

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة -

قسم اللغة والأدب العربي

معهد الآداب واللغات

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي بعنوان:

المجاز في الحديث النبوي

تخصص: لسانيات عامة

شعبة الدراسات اللغوية

ميدان اللغة والأدب العربي

إشراف الدكتور: *عبد الوهاب حجازي

إعداد الطالب: *بومدين محمدي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
د. عبد الوهاب حجازي	مشرفا
د. صفية بن عطة	رئيسا
د. بلقاسمي فاطمة الزهراء	مناقشا

السنة الجامعي: 1444هـ-1445هـ / 2023م-2024م

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : محمد بنى بومدين

الصفة (طالب - أستاذ - باحث) طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف للوطنية رقم : 10113053

الصادرة بتاريخ : 12 مارس 2024

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب و اللغات

قسم : لسانين عربية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة للتخرج - مذكرة ماستر - مذكرة ماجستير - أطروحة دكتوراه) عنوانها : المجاز في الحديث النبوي

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : 29 ماي 2024

توقيع المعنى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء:

إلى من قال الله في حقهما: {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا *
وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}

إليكما يا نبض الحياة، يا من علماني أنّ العلم لا يكتمل إلا وتاج الأخلاق يعلوه
إلى إخوتي ورفقائي وأحبابي، إلى كل من علمني حرقاً في هذه الدنيا ولم يبخل علينا بعلمه
ومعرفته

إلى أحبابي وأهلي في غزة وفلسطين إلى أرواح الشهداء الذين تبرعوا بدمائهم لأمة أصبحت
بلا دم ولا شرف

إلى كل طلاب العلم في غزة، وإلى كلّ الذين لم تكتمل أحلامهم بعد، وظلّت رهينة ركام
المنازل، تحت سماءٍ مليّدةٍ بالدُّخان.....

إلى أرواح الشهداء الذين بلغوا من الفصاحة كلّ مبلغٍ، أنتم معلّمو هذا الجيل وإليكم كلّ
صنيعة....

إلى كل الجرحى الذين علمونا أن الجراح في سبيل الله وسام شرف على صدر الأمة...

مَدِينَةُ

بسم الله الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ الحمد لله ربَّ العالمين الذي نزل القرآن للتعبّد والإعجاز، وخاطب العرب بالحقيقة والمجاز، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء، وأخطب البلغاء وحجّة البيان محمد صلّى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإنّ بلاغة الحديث النبوي الشريف تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم كما هو معلوم، كيف لا وهو الكلام الذي لم يسمع قطّ أعمّ نفعاً منه، ولا أقصد لفظاً ولا عدل وزناً ولا أجمل مذهباً ولا أكرم مطلباً ولا أحسن موقعاً ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح معنى ولا أبين في الفحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم، دفع المهتمين به ولا سيما البلاغيين إلى الوقوف منوهين بأثره، مندهشين ببلاغته، ومن أسى مراتب البلاغة وأعلاها منزلة المجاز في الكلام.

لذلك كانت دراستي للموضوع ضمن الدراسات البلاغية، لهذا يعدّ المجاز من أبرز معالم البيان والبلاغة في الكلام الله تعالى وسنة نبيّه صلى الله عليه وسلم وكذلك كلام العرب شعراً ونثراً. ولقد ارتأيت أن أسلط الضوء على أجلّ هذه الأقسام في البلاغة وهو المجاز، فكان موضوع بحثي بعنوان المجاز في الحديث النبوي، والأسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع كانت كالآتي:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالأحاديث النبوية
- التعرف على المجاز في الأحاديث النبوية وخلاف العلماء حول إقراره وإنكاره
- رغبتني في دراسة المواضيع التي تهتمّ بالبلاغة العربية، لأنني أجد فيها متعة وذوق رفيع فهي الأداة الكاشفة في الإعجاز القرآن والأحاديث النبوية.

هذه الأسباب وغيرها دفعني للعناية بهذا الموضوع راجياً من المولى عزوجلّ التوفيق والسّداد. والإشكال الذي طرحته كان كالآتي:

ما هو المجاز، وما سبب الخلاف الذي وقع بين العلماء حول إثباته وإنكاره، وكيف تجلّى في الحديث النبوي؟

وللوصول إلى جوانب هذا البحث قسمت خطة بحثي إلى فصلين، وينطوي تحت كلّ فصل أربعة مباحث،

فقدت بتعريف المجاز مع تعريف الحقيقة، ويلها مبحث بعنوان صفات ليست من المجاز، وأخيراً المجاز عند العلماء بين الإقرار والإنكار، أما الفصل الثاني فمضيت في تعريف المجاز وأقسامه وهو نوعان مجاز

عقلي ومجاز لغوي وينقسم هذا الأخير إلى استعارة ومجاز مرسل، وختاماً فقد عرضت نماذج لأحاديث النبوية مبيناً نوعها وخلافات العلماء في تأويلها، مديلاً بحثي هذا بخاتمة تناولت فيها النتائج التي توصلت لها.

وقد اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي مستخدماً آلية التحليل في الجزء التطبيقي. أما بنسبة للمصادر والمراجع فقد تنوعت واختلفت بين قديم وحديث ومن أهمها: "المجازات النبوية للشريف الرضي -رحمه الله-، وكتاب لغة التشبيه والمجاز للدكتور خليل أيوب-حفظه الله. وقد واجهتني في بحثي هذا بعض الصعوبات كادت أن تعرقل بحثي هذا ومن أشدها وأمرها قلة شراح الأحاديث من الناحية البلاغية.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذي الفاضل "الدكتور عبد الوهاب حجازي" الذي أشرف على بحثي، فقد بذل جهداً مشكوراً في متابعة هذه الدراسة تصحيحاً وتوجيهاً، كما أشكر كل من أعاني في إنجاز هذا البحث المتواضع.

وما عملي هذا سوى خطوة بسيطة من خطوات البحث العلمي، وما توفيقي إلا بالله وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المدخل

يعدّ الحديث النبوي الشريف الأثر الثاني بعد كتاب الله تعالى من حيث فصاحة نصوصه، وبلاغة قوله وروعة بيانه.

فألفاظ النبوة يعمرها قلب بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن¹، أما فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم فهي من السمت الذي لا يأخذ فيه على حقه ولا يتعلق بأسباب متعلق، فإنّ العرب وإن هذبوا الكلام وحذفوه وبالغوا في إحكامه وتجويده إلا أنّ ذلك كان من تكلف منهم وقصد يستعين له بالقواعد اللغوية، بيذا أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، على أنّه لا يتكلف في القول ويسعى إلى تزيينه، ونجد الجاحظ يقول عن كلامه صلى الله عليه وسلم: " هو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة ونزّه عن التكلف"².

لا مرأى في أن الحديث الشريف يتبوأ سلّم البلاغة العالية؛ فقد بلغ من البيان الإنساني أعلى مراتبه لا يبلغ شأوه أحد، فيعجز عن بلوغه أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء، لأنّه صلى الله عليه وسلم أوتي جوامع الكلم ونوايغ الحكم وهو القائل صلى الله عليه وسلم: «أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش»³ وهذا ما أبرز عظّمته وأوضح دلائل نبوته وعلو مكانته، إذ يعدّ الحديث الشريف ثاني مصادر التشريع الإسلامي، لذا فهو الدستور الذي ينظّم حياة البشر والمسلمين.

إنّ دراسة المجاز من أهم وأبرز أبواب البيان والبلاغة أكثرها استعمالاً في الحديث النبوي الشريف، وما زادها عنايةً بالدراسة والتحليل هو تداخل هذه الأساليب البيانية في هذا النسيج المحكم المؤطر بلاغي المانع للعقل والنفس.

ومن التعريفات البلاغية للمجاز أنّه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة

¹- الرافي، مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ/2000م، (ج2/223)

²- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر (255هـ)، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، مصر- الطبعة السابعة (1418هـ/1998م)، (ج2/ص17).

³- العجلوني، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مكتبة القدسي-مصر، القاهرة-، (د.ط.)، (ج1/ص200)

المعنى السابق.

كما نجد أنّ المجاز عند علماء العرب مرّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: التدوين في ثنايا الكتب ونجدها في كتب اللّغة وأدب

"الكتاب لسيبويه 180هـ"، أولى كتب التّحو واللّغة في معالجتها للتّصوص المجازيّة؛ إذ وقف عند قسم من التّصوص وقفة تشعّرنّا أنّه مدرك أنّها تحمل على ظاهرها إذ لو حملت على ظاهرها لما استقام المعنى، وقد ذكر أنّ العرب إنّما تفعل ذلك على سبيل الاتّساع والإيجاز في كلامها، فقد تنبّه إلى أنّ الفعل قد يستعمل لفظه ولا يراد معناه، وقد عقد لذلك باباً قال: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاّتّساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار، ثم ذكر أمثلة كثيرة في الموضوع، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك في الاتّساع الإيجاز فتقول: صيد عليه يومان، وإنّما المعنى عليه الوحش في يومين ولكنّه اتّسع واختصر، ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير الظرف.»¹

ومن العلماء المعاصرين لسيبويه اللذين تناولوا التّصوص المجازيّة تناولاً لغويّاً "يحيى الفراء 207هـ"، فقد تناول الآية الكرّيمة من قوله تعالى: «اشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ»، {البقرة، الآية 93} أرا د حبّ العجل، ومثل هذا ما تحذفه العرب كثيراً²

"ويعتبر أبو عبيدة المعمر بن المثنى التميمي 210هـ" من أوائل من استخدم هذه الكلمة في كتابه مجاز القرآن، فقد كشف فيه عن معاني الألفاظ في مواضعها من النّص القرآني، وعرض الطرائق التي استنّها القرآن في تغيّره إذ قصد بها الوجه الذي يخرج عليه الكلام ومن أمثلة ما سمّاها أبو عبيدة مجازاً، وهو لا يزيد عن التقسيم اللّغوي والاستدلال الأدبي، قوله تعالى: « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً »، {التوبة، الآية 28}، وهي مصدر عال فلان أي افتقر فهو يعيل.³، وقال شاعر:

¹ - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2008م، (ج 2/ص 104).

² - الفراء، أبو زكرياء يحيى بن يزيد (207هـ)، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، الطبعة الأولى 1374هـ/1945م، (ج 1/ص 61)

³ - أبو عبيدة المعمر بن المثنى، مجاز القرآن، ت: محمد فؤاد ستركين، مطبعة الخابفي للنشر، مصر، الطبعة الأولى (1374هـ/1945م)، (ج 1/272).

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعْجِلُ¹

فقد اتسع معنى المجاز عنده وأصبح في نظره صالحاً لكل وسيلة تعين على فهم الكتاب الكريم، وإدراك معانيه بدليل أنه عند الكناية من هذا المجاز، وإن كان معناه يختلف عند البلاغيين، وقد كان أبو عبيدة يقصد بكلمة مجاز وجه الكلام ومأخذه أو ما يعبر به عن معنى الآية، والدليل أنك تجد أبا عبيدة يطلق كلمة على أصناف الكلام كلها حتى الحروف التي تفتح بها بعض سور القرآن الكريم فمن ذلك أنه قال آلر، "ساكنة لأتتها حروف جرت مجرى فواتح السور اللواتي مجازهنّ مجاز الحروف التهجّي ومجاز موضعهنّ في المعنى كمجاز ابتداء السور."² فلا دليل على الانتقال هنا.

"وقد عزّف الأصمعي 217هـ أو 223هـ" المجاز كغيره من معاصريه: إنّ العرب قد تنقل الألفاظ عن معنيها القديمة إلى معانٍ جديدة، وقد نسب هذا القول إلى الجاحظ 255هـ له هذا القول: فللعرب أمثال واشتقاقات وأبنيّة وموضع كلام يدلّ عندهم على معانيهم وإرادتهم ولتلك الألفاظ مواضع أخرى فمن لم يعرفها جهل الكتاب والسنة والمثل والذي يظهر أنّ المسألة حمل الألفاظ على خلاف ظاهرها كانت بلغت حدّ الإسعاف ولا سيما عند بعض مفسري هذا العصر وقضاته، حيث قال: فكيف أثق بتفسيرهم وأسكن إلى صوابهم وقد قالوا في قوله عز وجل أن المساجد له،. إنّ الله عز وجل لم يعن بهذا الكلام مساجدنا التي نصلي فيها عنى الجباه وكل ما سجد الناس عليه من يد ورجل ووجهة وأنف ومن تفسيرهم إن معنى الآية: «أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت.» {الغاشية:17}، أفلا ينظرون إلى السحاب.»³

ثم "يأتي ابن قتيبة 276هـ" في تأويل مشكل القرآن ليقرّر أن: "للعرب مجازات في الكلام ومعناها طرق القول ومأخذه. فقد وضع كلمة لتفيد معنى الاستعارة، والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار، والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والجميع خطاب الاثنين والقصد باللفظ الخصوص لمعنى العموم، وباللفظ

¹ - القرشي، أبو زيد محمد بن الخطاب، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ت: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.)، (ص518).

² - أبو عبيدة، مجاز القرآن، (ج1/272).

³ - الجاحظ، عمر بن بحر، كتاب الحيوان، ت: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية(1448هـ/1965م)، (ج1/153،154).

وكان لديه العلامات التي يعرف بها التجوّز مثل أن أفعال المجاز لا تخرج منها مصادر ولا تؤكد بالتكرار"¹

ولا يختلف "المبرد محمد بن يزيد الأزدي 285هـ" عن سابقه في طريقة تناوله للنصوص المجازية فهو قلّمًا يستعمل كلمة "المجاز" وإذا استعملها فإنّه لا يختلف في استعمالها عن أبي عبيدة، فمن ذلك أنّه تناول الآية الكريمة: «وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّن قَرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ»، {الزخرف: 31}، بقوله "المجاورة في العربية"، على رجل من القريتين عظيم أو قريتان مكّة والطائف، ورجلان عروة بن مسعود والآخر الوليد بن مغيرة بن عبد الله بن عمر بن مجزوم.²

ووقف "أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي 322هـ" وقفات قريبة من وقفات أبي عبيدة، وقد استشهد كثيراً بأرائه، قال في باب العقاب: «وقال أبو عبيدة قوله عز وجل: «هُوَ خَيْر ثَوَابًا وَخَيْر عُقْبًا»، {الكهف: 44} مجاز العاقبة والعقبى والعقبة كلهنّ واحد.»³

أما "الرماني 384هـ" فقد قسّم البلاغة إلى عشرة أقسام، ولم يهتد إلى بعض صور المجاز المرسل ولم يفرق بين المجاز الإسنادي والمجاز اللغوي، ولم يتعرض لشيء من المجازات إلا الاستعارة.⁴ وتناول ابن جني 392هـ موضوع المجاز في الخصائص وقد عرّف كلاً من الحقيقة والمجاز في مطلع الموضوع بقوله: «الحقيقة ما أقرّ على أصل وضعه في اللّغة والمجاز ما كان بضدّ ذلك.» ويرى أنه يؤتى بالمجاز لمعانٍ ثلاثة: التوكيد، والتشبيه فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت حقيقة البتّة.»⁵

¹ - ابن قتيبة، أبو عبد الله محمد بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت لبنان الطبعة الثالثة، 1401هـ/ 1971م، (ص 20).

² - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي -النصر القاهرة-، الطبعة الثانية 1417هـ/ 1997م، (ج 2/ص 74).

³ - الرازي، أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الزينة في الكلمات العربية والإسلامية، عارضه بأصوله: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز دراسات والبحوث اليمني صنعاء، الطبعة الأولى 1415هـ/ 1994م (ص 408).

⁴ - الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، ت: الدكتور عبد العليم، مكتبة الجامعة المليّة الإسلامية -دلهي الهند-، (د.ط.)، 1353هـ/ 1934م، (ص 18).

⁵ - ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر -بيروت لبنان-، (د.ط.)، (1371هـ/ 1952م)، (ج 2/ص 442).

وقد حاول "ابن جني" أن يبيّن هذه المعاني بطائفة من الأمثلة منها قوله تعالى: «وأدخلناه في رحمتنا»، {الأنبياء:86}

فالآية عنده من المجاز لاشتمالها على الاتساع والتوكيد، والتشبيه، "أما السعة فلأنه كأنه زاد في الأسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يجوز دخوله، وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر عن الجوهر، وهذا يقال بالعرض وتفخيم منه إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين.¹

وتناول "أبو الحسين أحمد ابن فارس 395هـ" موضوع المجاز من غير تفريق بينه وبين الاستعارة، فقد عرفه بقوله: «وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذ اسنّ ماضيا، يقول: "جاز بنا فلان"، "وجاز علينا فارس" هذا هو الأصل، ثم نقول: "يجوز أن تفعل كذا" أي ينفذ ولا يرد ولا يمنع، ونقول: "عندنا دراهم وضح وازنة وأخرى تجوز جواز الوازنة" أي أن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقرئها منها، فهذا تأويل قولنا مجاز أي أنّ الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقرئيه منه إلا أنّ فيه من تشبيه واستعارة ما ليس في الأوّل، وذلك كقولك: "عطاء فلان فهذه استعارة مزن واكف" فهذا التشبيه، وقد جاز مجاز قوله: "عطاؤه كثيف واف" ومن هذا في كتابه جلّ ثناؤه: «سنسمه على الخرطوم»، {القلم:16}، فهذا استعارة. وقال: «وله الجواري المنشآت في البحر كالأعلام. {الرحمن:24}، فهذا تشبيه.²

المرحلة الثانية: التدوين في الكتب المستقلة عند البلاغيين:

بلغ مجاز مرحلة النضج عند "الإمام عبد القاهر الجرجاني 471هـ" في كتابيه "أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز"، حيث أفرد له مباحث لم تكن عند علماء قبله، لوضعه حوداً فاصلة بين أنواع المجاز، كما استطاع أن يسمي كلاّ منهما باسمه الاصطلاحي ليفض الاشتباك بينهما ويميز كلّ نوع عن الآخر، فوصل مبحث المجاز على يده إلى أوجّ ازدهاره وذروة اكتماله، فقد عرف المجاز بأنه مقابل الحقيقة حين قال: وقد عرف المجاز اللغوي بقوله: «هو كلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني

¹ - نفسه، (ج2/ص443)

² - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ)، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت: د. عمر فاروق الطيّاع، مكتبة المعارف-بيروت، الطبعة الأولى (1414هـ/1993م)، (ص203).

والأول، فهي مجاز إن شئت قلت: كل كلمة جُزَّتْ بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما

تُجَوِّزُ بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز.¹، وقد قسم الجرجاني لأول مرة في تاريخ البلاغة العربية المجاز إلى قسمين مجاز لغوي يقع في المثبت، ومجاز عقلي يقع في الإثبات، قال: «واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة، ومجاز من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: اليد مجاز في النعمة والأسد مجاز في الإنسان... كان حكماً أجريناه على ما جرى من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له... ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة.»²

ثم جاء "الزمخشري 538هـ" في الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في عيون التأويل فيعترض في تحليله للآيات الكريمة لكثير من مواضع المجاز بنوعيه، ويذكر كثيراً من الملابس التي تسوغ المجاز، وتضفي عليه ثوب القبول في إطار العرف اللغوي السائد في لغة العرب.

ويدخل "فخر الدين الرازي 606هـ" الاستعارة والكناية في المجاز حيث يقول في تعريفه: «المجاز، هو "مفعل" من جاز الشيء يجوزُه إذا تعدَّاه وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجازٌ على معنى أنهم جازوا به الموضع الأصلي.»³

ويعرف "السكاكي 626هـ" المجاز بأنه المعنى المقابل للحقيقة مع وجود قرينة؛ حيث يقول: «أن تعدى الكلمة إلى مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوه التعلق.»⁴ والمجاز من وجهة نظر السكاكي مجاز نظري، ولا مجاز في الإسناد، يقول: «والذي عند نظمه في سلك للاستعارة بالكناية، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة، وجعل

¹ - الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة مصر، دار المدني - بجدة السعودية - (د.ط.)، (ص352).

² - الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة (ص408).

³ - فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: نصر الله حاجي، دار صادر للنشر - بيروت، لبنان - (د.ط.)، (ص361).

⁴ - السكاكي محمد ابن علي، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ/1983م، (ص359).

نسبة الإنبات إلى القرينة للاستعارة، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن جند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة.¹»

¹- نفسه (ص 400).

الفصل الأول: الحقيقة

والمجاز

المبحث الأول: ماهية الحقيقة والمجاز

المبحث الثاني: الحقيقة والمجاز في اصطلاح البلاغيين

المبحث الثالث: صفات ليست من المجاز

المبحث الرابع: المجاز بين النفي والإقرار

عند التحدث عن المجاز فلا بدّ من الكلام عن الحقيقة، لأنّه من المستحيل أن يكون هناك مجازاً من غير حقيقة، يقول ابن الأثير: "الحقيقة هي الأصل، والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة"¹، فما هي الحقيقة؟ وما المقصود بالمجاز في اصطلاح علماء اللغة والبلاغة؟

المبحث الأول: مفهوم الحقيقة

الحقيقة لغةً: جاء في لسان العرب الحقيقة من قولنا: «أَحَقَّتُ الشَّيْءَ أَي أَوْجَبْتُهُ. وَتَحَقَّقَ عِنْدَهُ الْخَبْرُ أَي صَحَّ. وَحَقَّقَ قَوْلَهُ وَظَنَّهُ تَحْقِيقًا أَي صَدَّقَ. وَكَلَامٌ مُحَقَّقٌ أَي رَصِينٌ... وَالْحَقُّ: صِدْقُ الْحَدِيثِ. وَالْحَقُّ: الْيَقِينُ بَعْدَ الشَّكِّ»².

وجاء في معجم الوسيط: «الْحَقِيقَةُ الشَّيْءُ الثَّابِتُ يَقِينًا وَعِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ مَا اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ خَالِصُهُ وَكُنْهَهُ وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ يَقِينٌ شَأْنُهُ وَحَقِيقَةُ الرَّجُلِ مَا يَلْزِمُهُ حِفْظُهُ وَالِدِفَاعِ عَنْهُ»³
فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: "أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ وإِحْسَانِهِ"⁴، وقال ابن جني: «الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصلٍ وضعه في اللّغة»⁵.

الحقيقة في اصطلاح علماء البلاغة:

"يعرفها الإمام عبد القاهر" بقوله: «كلُّ كلمةٍ أريدُ بها ما وقعتُ له في وَضْعٍ واضحٍ، وإن شئتُ قلت: في مُواضعةٍ، وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة»⁶.

¹ - ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: أحمد الحوفي، بدوي طبائنة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة-، (د.ط.)، (ج1ص89).

² - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (711هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة (1414هـ/1994م)، (ج10/ص49).

³ - المعجم الوسيط، المؤلف: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة: الثانية (كُتِبَتْ مَقْدَمُهَا 1392 هـ = 1972م، وصُوِّرَتْهَا: دار الدعوة بإستانبول، ودار الفكر ببيروت، وغيرهما كثير)، (ج1/ص188).

⁴ - ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، (ص203).

⁵ - ابن جني، الخصائص، (ج2/ص442).

⁶ - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، (ص350).

وقال سكاكي: « الحقيقة هي الكلمة المُستعملةُ فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع¹»

وعرفها "الشريف الجرجاني" بقوله: « الحقيقة: كل لفظ يبقى على موضوعه، وقيل: ما اصطاح الناس على التخاطب به.»²

فمن هذه التعريفات يتبين لنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وُضعت له في الاصطلاح الذي جرى به التخاطب، فلفظ الأسد مثلاً إذا استعمل في الحيوان المفترس كان حقيقة لاستعماله فيما وضع له، ونلاحظ في التعريف أن الكلمة قد قيدت بثلاث قيود:

أولياً: كونها مستعملة؛ لأن الكلمة المهملة التي وضعها الواضع ولم تستعمل لا تدخل معنا في اللغة، فلا تسمى حقيقة، كما لا تسمى مجازاً

ثانياً: هو قولهم "فيما وضعت له"، فقد خرج بهذا القيد الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في جميع الاصطلاحات اللغوية والشرعية والعرفية، فإنها تكون مجازاً، وخرج بهذه الكلمة أيضاً الخطأ اللساني، وهو ما استعمل في غير ما وضع له خطأ، كقولك مثلاً لصاحبك: خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب، فمثل هذا لا يسمى حقيقة؛ لاستعماله في غير ما وضع له، ولا يسمى مجازاً؛ لعدم وجود علاقة بين الفرس والكتاب، والمراد بالوضع هنا دلالة اللفظ على معناه بنفسه من غير قرينة؛ فدلالة اللفظ على معناه المجازي ليست وضعية؛ لاحتياجه إلى القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعي، ودلالة المشترك اللفظي على أحد معنييه الموضوعين له وضعية؛ لأن القرينة التي احتاج إليها المشترك اللفظي قرينة معينة لأحد المعنيين الموضوع لهما اللفظ لغة، وليست كقرينة المجاز المانعة من إرادة المعنى الأصلي

ثالثاً هذه القيود التي ذكرت في تعريف الحقيقة اللغوية قولهم "في اصطلاح التخاطب:" فقد خرج بذلك الكلمة التي يستعملها اللغوي في غير ما وضعت له في اصطلاحه، كالصلاة مثلاً يستعملها الشرعي في

¹ - السكاكي، مفتاح العلوم، (ص 361).

² - الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين (816هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م)، (ص 90)

الدعاء، فهي مجاز بحسب اصطلاحه، وإن كانت حقيقة في الاصطلاح اللغوي"¹.

المبحث الثاني: مفهوم المجاز

المجاز لغةً: لفظ المجاز مأخوذ من جوز، نقول: جازَ المَوْضِعَ جَوْزاً وجُوزاً وجوازاً ومَجَازاً، وجازَ به وجاوزَهُ جِوازاً: سارَ فيه، وخالَفَهُ، وأجازَ غيرهَ وجاوزَهُ، والمُجْتَازُ: السالكُ، ومُجْتَابُ الطريقِ، ومُجِيزُهُ، والذي يُحِبُّ النَّجَاءَ، وجازَ رأْيَهُ: أنْفَذَهُ، والإجازَةُ في الشعر: مُخالَفَةُ حَرَكَاتِ الحَرْفِ الذي يلي حَرْفَ الرويِّ، أو كونُ القافيةِ طاءً والأخرى دالاً ونحوهُ، أو أنْ تُتِمَّ مِصْرَاعٌ غَيْرُكَ."²

المجاز في اصطلاح علماء البلاغة :

يقول "السكاكي" في تعريفه للمجاز: « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمال في الغير، بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع.»³ هو عبارة عن تجوز الحقيقة، فإن المراد منه أن يأتي المتكلم بكلمة يستعملها في غير ما وضعت له في الحقيقة في أصل اللغة، هذا رأي السكاكي وأصحاب المعاني والبيان، وقال البديعيون: المجاز عبارة عن تجوز الحقيقة، بحيث يأتي المتكلم إلى اسم موضوع لمعنى فيخصه، إما أن يجعله مفرداً بعد أن كان مركباً، أو غير ذلك من وجوه الاختصاص."⁴

وقد ذكر ابن القيم الوجوه الخمسة للمجاز في الكلام فقال:

الوجه الأول: في المعنى الذي استعملت العربُ المِجَازَ منْ أصله ميلهم إلى الاتِّساع في الكلام وكثرة المعاني الوجه الثاني: في حده وله قسمين: حد في المفردات وحد في الجمل الوجه الثالث: في علة النقل وهي شيئان: أحدهما: أن يكون المنقول عن معنى وضع اللفظ بإزائه أولاً من غير مناسبة ولا علاقة وثانها: أن يكون ذلك التَّقلُّلُ لمناسبة بينهما، أو لوجود علاقة

¹ - الكتاب: البلاغة 1 - البيان والبدیع، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية، (ص125)

² - الفيروزآبادی، مجد الدین أبو طاهر محمد بن یعقوب (817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة (1426 هـ - 2005 م)، (ص507).

³ - السكاكي، مفتاح العلوم، (ص359).

⁴ - ابن حجة الحموي(837هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، (الطبعة الأخيرة 2004م)، (ج2/ص440).

والوجه الرابع: أقسامه وهي كثيرة ومتعددة منها مجاز التعبير بلفظ المتعلق به عن المتعلق، التجوز بلفظ العلم عن المعلوم، التجوز بلفظ المعلوم عن العلم، التجوز بلفظ الإرادة عن المراد الوجه الخامس والأخير: يخص الاشتقاق، أي اشتقاقه من جاز الشيء تجوزه إذا تعداه وعدل عنه فاللفظ إذا عدل به عما يجوبه أصل الوضع فهو مجاز على معنى أنهم جاوزوا به موضعه الأصلي وجاوز هو مكانه الذي وضع فيه¹

عرّف الجرجاني بقوله: "وأما المجاز فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ ما وقعت له في وَضْعِ واضعها، ملاحظةً بين الثاني والأول، فهي مجاز."

كل هذه التعريفات البلاغية توضح مجموعة من الشروط لا يمكن للوحدة اللغوية أن تدخل إلى منطقة المجاز إلا إذا تحققت هذه الشروط:

- 1- لا بدّ من علاقة تُسوِّغُ نقل الكلمة من الحقيقة إلى غير الحقيقة.
- 2- لا مانع أن تكون العلاقة قائمةً على المشابهة أو غير المشابهة.
- 3- وجود قرينة ملحوظة أو ملفوظة تميّز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي².

صفات ليست من المجاز:

1/ الأسماء والصفات الإلهية: وهي تلك الصفات التي وصفَ الله بها نفسه في القرآن والحديث، كالنزول والاستواء والعين والوجه وغير ذلك، وقد اختلف النَّاسُ في شأن هذه الصفات اختلافاً شديداً، فذهب المتكلمون من المعتزلة وأشاعرة وماتريدية إلى تأويل هذه الصفات تأويلاً مجازياً، فتأولوا "الاستواء بالاستيلاء، واليد بمعنى النعمة، والعين بمعنى العلم"³ وذهب المجسّمون إلى التجسيم، فجعلوا الله جسداً كجسد البشر، تعالى الله عن ذلك الكفر، «وكان أول من قال: إنّ الله جسمٌ هشام بن الحكم

¹- ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله شمس الدين الدمشقي الحنبلي (751هـ)، فوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دارالكتب العلمية - بيروت، لبنان، (د.ط.)، (ص10).

²- بكري شيخ أمين. البلاغة في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى (1403هـ/1982م)، (ص94)

³- حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، التحفة المدنية في العقيدة السلفية، ت: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم، دار العاصمة للنشر-الرياض، السعودية، الطبعة الأولى (1413هـ/1992م) (ص56).

الرافضي.¹»

وسارت السلفية على منهج السلف، ويقوم هذا المنهج على الإيمان بالأسماء والصفات "وتفويض معناها المراد إلى الله تعالى، فلا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها."² ويُمثل لذلك بإجابة الإمام مالك ابن أنس- رضي الله عنه- لما سُئل عن الاستواء في قوله تعالى: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» {طه:5}، فقال: «الاستواء معلوم، وكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.»³

2/ الوصف الإنساني: وهي تلك الصفات التي تقوم على وصف بعض عوالم الآخرة وصفًا إنسانيًا كما في قوله تعالى: «إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورٌ» {الملك:07}، وكما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ، نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهِيَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِ.»⁴ وقد اختلف أهل العلم في هذا الوصف، فمنهم من جعله حقيقةً، ومنهم من جعله مجازًا، ويبين هذا القول الإمام النووي في تعليقه على الحديث شكوى النار: «قال القاضي: اختلف العلماء في معنى شكوى النار، فقال بعضهم هو على ظاهره، واشتكت حقيقةً؛ إذ جعل الله تعالى فيها إدراكًا وتمييزًا، بحيث تكلمت بهذا، ومذهب أهل السنة أنّ النار مخلوقة قال: وقيل: ليس هو على ظاهره، بل هو على وجه التشبيه والاستعارة والتقريب، قال: الأول أظهر، وقلت: والصواب الأول؛ لأنه ظاهر الحديث ولا مانع من حمله على حقيقته، فوجب الحكم بآتاه على ظاهره، والله أعلم.»⁵ والذي ذهب إليه القاضي، وقال عنه الإمام النووي: إنه الصواب هو ما أطمئن إليه، وأعتقد به، لأنّ عالم الآخرة مختلف عن عالمنا، ولا يصحّ أبدًا أعمال القرائن الدنيوية التي نصرف بها كلامنا عن ظاهره على عالم يميّز من عالمنا، ويختلف عنه.⁶

¹ - أحمد بن تيمية (782هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر (1425هـ/2004م)، (ج3/ص196).

² - السيوطي جلال الدين ا عبد الرحمن بن أبي بكر، (911هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.)، (1394هـ/1974م)، (ج3/ص14).

³ - مجموع الفتاوى لابن تيمية (ج04/ص04).

⁴ - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن برزبه (256هـ)، صحيح البخاري، ت: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311، (ج4/ص120)، رقم الحديث (3260).

⁵ - النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676هـ)، المهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية (1396هـ/1976م)، (ج05/ص120).

⁶ - لغة التشبيه والمجاز في الحديث النبوي (ص153/154)

المجاز بين الإنكار والإثبات:

كان المجاز ولا يزال يشغل مكانة خطيرة في مجال العقيدة، ولعل من تطرّف في إنكاره إنما سلك ذلك المسلك بسبب ارتباط المجاز بقضايا العقيدة، ومن ثمّ رأينا ينهون إلى خطر تلك المنزلة.

فلقد أشار ابن قتيبة إلى ذلك بقوله: «وأما المجاز فمن جهته غلط كثير من الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحل.»¹

وذكر "الطرطوشي" أن ضلال أكثر أهل الأهواء في التأويل إنما جاز من المجاز.²

وشدّد "عبد القاهر الجرجاني" النكير على من يتعاطى تأويل كتاب الله تعالى دون دراية بالمجاز ومباحثة فقال: «ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم أن يتوهموا أبدأ في الألفاظ الموضوعية على المجاز والتمثيل أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك، ويبطلوا الغرض، ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة وبمكان الشرق، وناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه وجعلوا يكثرّون في غير طائل، هناك ترى ما شئت من باب الجهل قد فتحوه، وزند الضلالة قد قدحوا به، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق.»³

واعتبر "الزمخشري" في سياق حديثه عن "التخييل" ومنزلته من التأويل: «ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا أطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء، فإنّ أكثر تخييلات قد زلّت فيها الأقدام قديماً، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقيب حتى يعلموا أنّ في عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدره حقّ قدره لما خفي عليهم أنّ العلوم كلها مفتقرة إليه وعالة عليه، ...، وكمن من آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث

¹ - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص103)

² - الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، بحر المحيط في أصول الفقه، ت: عبد القادر عبد الله المعاني، وزارة الأوقاف وشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية (1413هـ/1992م)، (ج2/ص186).

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ت: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1422هـ/2001م)، (ص199).

الرسول قد ضميم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأنّ من تأوّل ليس من هذا العلم في غير ولا نفي، ولا يعرف قبيلاً منه دبير.¹

وكذلك قال "يحيى بن حمزة العلوي" عن "التخيل" أنّه: «من مرّامي سهام البلاغة المسددة.. كثير التّدوار في كتاب الله تعالى، والسُنّة الشريفة، لما فيه من الدقة والرموز، واستيلائه على إثارة المعادن والكنوز، ومن أجل ذلك ضلّ من ضلّ من الجبرية بسبب آيات الهدى والضلال، وعمل من أجله على الانسلاخ عن الحكمة والانسلاخ، وزلّ من زلّ من المشبهة باعتقاد التشبيه وزال عن اعتقاد التوحيد باعتقاد ظاهر الأعضاء والجوارح في الآي، فارتطم في بحر التّمويه، فهو أحق علوم البلاغة بإتقان، وأولاهها بالفحص عن لطائفه والإمعان.»²

المجاز ظاهرة تعبيرية لا ينكرها إلاّ معاند أو مكابر، ورغم ذلك فقد أنبأنا كتب التراث بأراء غريبة في إنكار المجاز،

والغربة بعضها في النسبة أكثر من غرابتها حقيقة³

ولما كان للأبعاد الاعتقادية والجوانب التأويلية مدخل كبير في الاعتداد بالمجاز أو إنكاره وجدنا المعتزلة أكثر استخداماً للمجاز في أعمالهم التأويلية المختلفة من الأشاعرة، وألفينا أهل الحديث أكثر تحفظاً بشأن قول بالمجاز، وكان أهل الظاهر أكثر الفرق تشدّداً برفضه وإنكاره، وإنكار المجاز في القرآن الكريم قضية قديمة عرفت -فيما يبدو- قبل القرن الرابع هجري، ومن الأوائل الذين عُرف عنهم إنكار المجاز في القرآن الكريم "داود ابن علي الأصفهاني الظاهري 270هـ"، "وابنه محمد 297هـ" وأتباعهما والذين نسب إليهم إنكار المجاز هم: "أبو مسلم الأصفهاني 302هـ"، "وأبو علي الفارسي 377هـ" من المعتزلة، "وأبو إسحاق الإسفرائيني 418هـ، وأبو العباس بن قاص 335هـ، وابن خويز منداد، والقاضي عبد الوهاب" من الأشاعرة.

¹- الرّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة -بيروت لبنان -، الطبعة الثالثة (1430هـ/2009م)، (ص 947).

²- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي إبراهيم اليميني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف-مصر- (1333هـ/1914م)، (د.ط.)، (ج3/873).

³-محمد مذبوحى، المجاز مباحثه وشواهد، دار الكنوز الأدبية للنشر، -بيروت لبنان- (ص 17)

1/ إنكار المجاز عند المعتزلة: أقر المعتزلة من البداية بوقوع المجاز بمختلف أنواعه في النص القرآني، فهم اعتدوا به أداة لغوية ناجعة لتأويل النصوص الدينية، وتوجيه دلالاتها إلى ما يلائم مبادئهم العقيدية ويوافق أصولهم الكلامية، وما كان المعتزلة ليوفقوا في بسط تأويلهم المجازي للآيات القرآنية لولا تأكيدهم المبكر على كثرة ورود المجاز في القرآن الكريم، بل لقد كان لبعضهم فضل السبق في الإشارة إلى الطبيعة المجازية للغة وهو أمر تفتن له بعض اللسانين والفلاسفة الغربيين المتأخرين، وله شأنه الجليل في بعض مباحث الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة، ورغم ما قدمته المعتزلة من جهد كبير إسهامًا في قيام الدرس المجازي وتطوره، ورغم اعتمادهم الكبير عليه في إنشاء تأويلاتهم القرآنية فإنه وردت في بعض المصادر نسبة إنكار المجاز إلى علمين بارزين من أعلام الفكر الاعتزالي، هما أبو مسلم الأصفهاني وأبو علي الفارسي وقد وجدنا -كما وجد غيرنا قبلنا- في ذلك شيئًا من الغرابة والعجب.¹

أ- أبو مسلم الأصفهاني 302هـ: نُسب إليه إنكار المجاز في القرآن فقط وذلك أمر يتبين خلافه بعد البحث والتنقيب بتتبع أقوال أبي مسلم في كتاب "التفسير الكبير" لرازي، وهو الناقل الأمين لأقوال أبي مسلم وآرائه التفسيرية، يظهر جليًا أن أبا مسلم لم يكن من المثبتين للمجاز في القرآن فحسب، بل كان من المعتمدين عليه في كثير من تأويلاته، ولنقدم بعض الشواهد على ذلك:

*- ذكر "الرازي" في سياق تفسيره الآية الكريمة قوله تعالى: «إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» {آل عمران: 59}، أن أبا مسلم الأصفهاني قال في تفسير هذه الآية: "قد بينا أن الخلق هو التقدير والتسوية، ويرجع معناه إلى علم الله تعالى بكيفية وقوعه وإرادته لإيقاع على الوجه المخصوص، وكل ذلك متقدم على وجود آدم عليه السلام تقديمًا من الأزل إلى الأبد، وأما قوله (كن) فهو عبارة عن إدخال في الوجود، فثبت أن خلق آدم متقدم على قوله (كن)²، فتصريح أبي مسلم بأن لفظة (كن) في الآية الكريمة عبارة عن إدخال الله تعالى آدم في الوجود تأويل مجازي صريح.

*- قال "الرازي" في تأويل قوله تعالى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ» {آل عمران: 106}، إن المؤمن يُردّ يوم القيامة على ما قدمت يداه، فإن كان ذلك إذا رأى الكافر أعماله القبيحة محصاة اسود وجهه؛ بمعنى شدة الحزن والغم،

¹ - محمد مذبحي، المجاز مباحثه وشواهد (ص 18).

² - الرازي، أبو عبد الله محمد فخر الدين، التفسير الكبير، دار الفكر للنشر-بيروت، لبنان-، الطبعة الأولى (1401هـ/1981م)، (ج 8/ص 84).

وهذا قول "أبي مسلم الأصفهاني".

*-والقول الثاني: إنّ هذا البياض والسواد يحصلان في الوجوه المؤمنين والكافرين، وذلك لأنّ اللفظ حقيقة فيهما، ولا دليل يوجب ترك الحقيقة، فوجب المصير إليه، ولأبي مسلم أن يقول: الدليل دل على ما قلناه، وذلك لأنّه تعالى قال:

«وَوَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلِيمًا غَبْرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ» {عبس:40}، فجعل الغبرة والقطرة في مقابلة الضحك والاستبشار، فلولم يكن المراد بالغبرة والقطرة ما ذكرناه من المجاز لما صحّ جعله مقابلاً، فعلمنا أن المراد من هذه الغبرة والقطرة الغم والحزن حتى يصح هذا التقابل. «، إنّ هذا النص لا يحتاج إلى تعليق كبير، فهو ينطق بنفسه عن نفسه، مفيداً إفادة قاطعة أن أبا مسلم الأصفهاني لم يكن من المثبتين لوقوع المجاز في القرآن الكريم فحسب، بل كان من المعقدين عليه في الأعمال التأويلية¹.

ب/-أبو علي الفارسي 377هـ: يُعدُّ أبو علي الفارسي من أبرز مثلي مدرسة القياس العقلي والاستدلال المنطقي في دراسة القضايا اللغوية، وجهوده في ذلك أشهر من تُعرّف وأوضح من أن تُبيّن وكان لتوجهه الاعتزالي أثر كبير في ذلك، وقد نسب إليه بعضهم إنكار المجاز في اللغة والقرآن الكريم، وهو أمر غريب استغربه كثير من أهل العلم والتحقيق، حتى إنّ بعضهم عبّر عن تعجبه من هذه النسبة قائلاً: "وما أظنُّ مثل أبي علي يقول ذلك، فإنّه إمام اللغة العربية الذي لا يخفى على مثله مثل هذا الواضح البين الظاهر الجلي²."، ولقد وردت نسبة الإنكار إليه في "الإيهاج" و"جمع الجوامع" للسبكي، نقلاً عن "أبي القاسم بن كج"، الذي ذكر أن "أبا علي الفارسي" أنكر المجاز في اللغة والقرآن معاً³.

وعُرف "ابن كج" هذا بأراء غريبة في المذهب الشافعي⁴، ولعلّ نسبته إنكار المجاز لأبي علي الفارسي فلتته من

¹ - الرازي، أبو عبد الله محمد فخر الدين، التفسير الكبير، (ج8/ص186).

² - الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة لنشر- الرياض، السعودية-، الطبعة الأولى(1421هـ/2000م)، (ص 142).

³ - علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج عبد الوهاب بن علي السبكي، الإيهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان-، الطبعة الأولى1404هـ/1984م، (ج1/ص296).

⁴ - ابن كثير، أبو الفداء الدمشقي، البداية والنهاية، مكتبة المعارف-بيروت، لبنان-، (د.ط.)، (1410هـ/1990)، (ج11/355).

فلتاته الغربية، والمتصفح لمصنفات الفارسي وتلميذه ابن جني يقف على نصوص يُقرُّ فيها أبو علي الفارسي بالمجاز ويعتد به في معالجاته اللغوية المختلفة، بل ويُرَدُّ في بعضها على منكري المجاز، ومن تلك النصوص ما يلي:

*- في سياق حديثه عن مسألة التأنيث في الأسماء قال أبو علي الفارسي: "السماء التي تظلل الأرض مؤنثة، فأما إذا أراد المطر فقال بعض البغداديين هو مذكر، قال ولذلك جُمع على (أفعللة)، فقيل أَسْمِيَّة، قال "أبو الحسن": قالوا: أصابتنا سماء... فُعلَى قول أبي الحسن يكون قولهم "السماء" للمطر تسمية باسم السماء لنزوله منها كنعو تسميتهم للمزادة رواية والفناء عذرة، وعلى قول البغداديين كأنه سُميَّ سماء لارتفاعه كما سمو السقف سماء لذلك، والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها، فالتَّصُّ إذن ناطق في جملته صادع في دلالته بأنَّ أبا علي الفارسي كان من القائلين بالمجاز المعتمدين به، بل نراه في هذا النص يعرض علينا تعليلاً لغويًا جلياً لتسمية المطر سماء، وهي نوع من أنواع المجاز المرسل كما هو معروف.

*- عقد ابن جني في "الخصائص" باباً عنوانه "فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"، وخصَّصه للحديث عن أثر الأساليب المجازية في فهم النصوص الدينية، فقال فيه: "وحدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين، قال في قول الله -جلَّ اسمه-: «فَرَاغَ عَلَيمُهُمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ»، {الصفات:93}، ثلاثة أقوال: أحدهما: باليمين التي هي خلاف الشمال، والآخر: باليمين التي هي القوة، والثالث: باليمين هي قوله تعالى: « تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ»¹، {الأنبياء:57}

والوجه الدلالي الثاني الذي ذكره أبو علي الفارسي هو المجاز عينه، إذ من المعلوم أنَّ تسمية "القوة" "يميناً" هو من قبيل المجاز المرسل المقام على علاقة السببية كما هو مقرر في الدرس البلاغي، وفي هذا التخرج الدلالي للآية إقرار من أبي علي بوقوع المجاز في اللغة والفرآن، بل في ذلك دلالة على أنَّ أبا علي اعتمد المجاز في تأويلاته.

ونكتفي بهذا لنقرر أنَّ أبا علي الفارسي كان يعتدُّ بالمجاز في معالجاته اللغوية، ويعقده في التأويلاته الدينية، ويستحسنه في كثير من السياقات الكلامية، ومن ثمَّ فإنَّنا نجد من العجب العجاب أن يُنسب

¹ -ابن جني، كتاب الخصائص، (ص529).

إليه إنكاره ولو على سبيل التأويل.¹

2/ إنكار المجاز لدى الأشاعرة: القول بالمجاز واعتماده في التأويل كان حاضرا في معالجات الأشاعرة الدينية واللغوية، غير أن بعض المصادر ذكرت أن بعضا من أعلام الأشاعرة انكروا وقوع المجاز في اللغة أو في القرآن الكريم، والذي نُسب إليهم الإنكار أربعة من أئمة الفكر الأشعري، اثنان منهم شافعيان وهما: أبو إسحاق الإسفراييني، وأبو العباس بن القاص، والآخران مالكيان وهما: ابن خويز منداد، والقاضي عبد الوهاب.

أ- أبو إسحاق الإسفرائيني 418هـ: نُسب إليه إنكار المجاز، كما نُسبت إليه بعض الآراء الغربية كإنكار الكرامات واعتبار أساليب التلهف والتمني والترجي من أقسام الأسلوب الخبري في الكلام، وقد ذكرت جُلّ المصادر نسبتُ إنكار المجاز إليه مجملة، بيد أن السيوطي أبقى لنا نصًا مهمًا نقله عن ابن برهان وعمدة الأستاذ أن حدّ المجاز عند مثبتيه أنه كلُّ كلام تجوّز به عن موضوعه الأصلي إلى غير موضوعه الأصلي لنوع المقارنة بينهما في الذات أو في المعنى "أما المقارنة في المعنى فكوصف الشجاعة والبلادة، وأما في الذات كتسمية المطر سماء، وتسمية الفضلة غائطًا، وعذرة، والعذرة: فناء الدار، والغائط: موضع المطمئن من الأرض، كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة؛ فلما كثر ذلك نقل الاسم إلى الفضلة، وهذا يستدعي منقولاً عنه متقدما ومنقولاً إليه متأخرا؛ وليس في لغة العرب تقديم وتأخير؛ لأنّ الأسماء زمان قُدِّر أن العرب قد نطقت فيه بالحقيقة فقد نطقت فيه المجاز؛ لأنّ الأسماء لا تدلّ على مدلولاتها لذاتها؛ إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها، والثوب يُسَمَّى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر، ولو سُمِّي الثوب فرسا، والفرس ثوبا ما كان ذلك مستحيلا؛ بخلاف الأدلة العقلية؛ فإنها تدلُّ لذواتها، ولا يجوز اختلافها؛ أما اللغة فإنها تدلّ بوضع واصطلاح؛ والعرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد؛ فجعل هذا حقيقة وهذا مجازا ضرب من التحكم، فإن اسم السَّبُع وُضع للأسد كما وضع للرجل الشجاع.²

¹ - المجاز مباحته شواهد، محمد مذبحي (ص23).

² - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية-صيدا، لبنان، (د.ط.)، (ج1 ص365).

يظهر جليا أنّ قضية الإنكار عند الإسفراييني لم تكن مجرد قول عابر كما يفهم من جلّ المصادر التي عرضت لهذه القضية، بل هو موقف متفرد اقتضى من الإسفراييني الاحتجاج له بالأدلة المذكورة، وسنحاول أن نشرح هذه الأدلة التي اعتمدها الإسفراييني في إنكاره المجاز، وخلاصة ردّه ما يلي:

أولاً: إنّ العبارات المجازية في اللغة من الشهرة بحيث يعد منكرها جاحد للضرورة وإلا فكيف يفسر قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ** وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكَلِكْلِ¹

وليس لليل صلبٌ ولا أرداف.

ثانياً: التسليم للإسفراييني باقتضاء وجود المجاز لتقدم الحقيقة عليه، لأنّ "المجاز لا يُعقل إلا إذا كانت الحقيقة موجودة"²، غير أنّ الجهل بتاريخ الوضع لا يستلزم عدم وجود تقديم وتأخير في الوضع وقد ارتضى "المطعني" هذا الردّ قائلاً "وهذا رد مقنه، لأنّ نشأة اللغة العربية وتطور دلالاتها لم يضبطه أحد فلا مانع من أن تكون في عصورها الأولى قد وُضعت فيها الحقائق ثم وُضعت المجازات وضعا نوعيا لا أحاديا، وبحوث علم اللغة وفقه اللغة الحديث ترجح هذا الاحتمال، وتؤيّدُهُ بأنّ وضع المجازات يتطلب مرحلة أرقى من مرحلة وضع الحقائق، ويستشهدون بنمو الفهم اللغوي عند الأطفال، فهم يدركون أولا الماديات والمحسوسات، ولا يدركون المعنويات إلا في مرحلة راقية من حياتهم"³

ثالثاً: أنّ ادعاء "الإسفراييني" بأنّ وضع الحقائق والمجازات عند العرب كان في وقت واحد قول باطل، بدليل تبادر المعنى الحقيقي للفظ عند الإطلاق، ويبدو أنّه كان الإسفراييني موقفاً من المجاز؛ موقف الإنكار له ونفي وقوعه في اللغة ومن ثمة في القرآن الكريم، وموقف الإقرار به واعتماده في بحوثه الأصولية، لأنّ أبا حامد الغزالي روى عنه تعريفه للظاهر بأنّه "هو المجاز والنص هو الحقيقة."⁴

والذي يظهر لنا في هذا أنّ إنكار الإسفراييني للمجاز جاء متأخراً عن قوله به، ودليلنا في ذلك أنّه لو كان الأستاذ منكرًا للمجاز في بداية أمره ثمّ عاد عن ذلك إلى القول به، لكان ذلك أقوى دليل يقدمه من

¹- أمروؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، ديوان امرئ القيس، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، طبعة الثانية (1425 هـ - 2004م)، (ص49).

²- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (ج1/ص366)

³- عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، مكتبة وهبة للنشر-القاهرة، مصر-، (د.ط.)، (ص14).

⁴- الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المنخول من تعليقات الأصول، ت: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م، (ص244).

استبعد صدور إنكار من الإسفراييني ، كابن الجويني والغزالي، بيد أنه لم يظهر منهم سوى استبعاد صدور مثل هذا القول من الأستاذ، وما ذلك في نظرنا إلا لأنَّ إنكار المجاز عنده ربما جاء في فترة متأخرة جدًّا من حياته مما حدَّ من ذبوعه وانتشار على وجه يجعله معلومًا لدى القريب والبعيد¹

ب-/أبو العباس بن القاص335هـ: نُسب إليه إنكار المجاز في القرآن، كما نُسب إليه بعض الآراء الشاذة في الفقه، كقوله بأنَّ غسل الرأس لا يجزئ عن مسحه في الوضوء²، ويُستبعد صدور إنكار المجاز من "ابن القاص" لما يأتي:

*- إنَّ الذين نسبوا إليه الإنكار لم يذكروا أدلته مفصلة كما هو الأمر عند "الإسفراييني".

*- إن "ابن القاص" كان من أبرز تلامذة "ابن سريج" الفقيه الشافعي الذي عُرف بمناظرته "لابن داود الظاهري" في إنكاره المجاز³.

ج-/ابن خويز منذاد390هـ: نُسب إليه إنكار المجاز، ونُسبت إليه بعض الآراء الغريبة الشاذة؛ منها أنه كان يرى أنَّ للحجارة عقلًا وأنَّ الاقتداء بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، واجب⁴، وبعد البحث في كتب الفقه والأصول والتفسير التي وقفنا عليها تبين لنا أنَّ أقواله في بعض السياقات تقتضي خلاف ما نُسب إليه من إنكار للمجاز؛ وذلك لما يلي:

*-فسر "ابن خويز" التحية في قوله تعالى: «وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا» {النساء:86}، بأنَّها الهبة، وحجته في ذلك أنَّ السلام لا يمكن رده على حقيقته، والهبة يتأتى فيها ذلك، ولا يمكن حمل التحية على الهبة إلا على سبيل المجاز كما هو معلوم⁵.

¹-مجاز مباحته ومتعلقاته للمذبوح(ص27).

²-السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (ج3/ص120).

³-القرطبي، محمد بن أحمد(668هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي-بيروت لبنان، (د.ط.)، (ج6/ص90).

⁴-الزركشي، بدرالدين محمد بن عبد الله(794هـ)، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث-القاهرة مصر، (د.ط.)، (ج2/ص255).

⁵-العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(852هـ)، فتح الباري لشرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية -مصر، الطبعة الأولى1380/1390هـ/ 1970.1960م، (ج11/ص13).

*- فسّر الذِكرَ في قوله تعالى : « فَأَذْكَرُنِي أَذْكَرُكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ »، {البقرة: 152}، بأنّه الطاعة وأورد في ذلك حديثاً للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه: " من أطاع الله فقد ذكر الله، وإنّ أقلّ صلّاته وصومه وصنيعه للخير، ومن عصى الله فقد نسى الله، وإنّ أكثر صلّاته وصومه وصنيعه للخير".¹، ومعلوم أنّ معنى الذِكر لغة ليس الطاعة وإنّما الطّاعة معنى مجازي له.

وبهذا يتبيّن لنا أنّ "ابن خويز منداد" لو كان من المنكرين للمجاز ما كان ليستعين به في بعض تخريجاته الفقهية².

ج/- القاضي عبد الوهاب المالكي 422هـ: ذكر "السيوطي" أنّ من الذين منعوا الاستعارة في القرآن الكريم خاصة "القاضي عبد الوهاب المالكي"³، ثمّ نجده ينقل عنه في المزهري حديثاً مطوّلاً عن الفرق بين الحقيقة والمجاز، يبدو من خلاله "القاضي عبد الوهاب" مسلماً بوقوع الاستعارة في القرآن، فهو يذكر أنّ تصريف الكلمة من أبرز الفروق بين استعمالها الحقيقي واستعماله المجازي، ويمثل لذلك بلفظة "الأمر" التي هي حقيقة في القول ومجاز في الشأن والحال والأفعال، ويستدل لذلك بقوله تعالى : «فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ» {هود: 97}، وهو بمعنى أفعال فرعون وشأنه⁴

ويمكننا القول أنّ التوجه السائد لدى الأشاعرة هو القول بوقوع المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم، وأنّ الاعتداد به والاعتماد عليه في جهودهم التأويلية وتخرجاتهم الفقهية الكبيرة، وما القول بإنكار المجاز عندهم إلا موقف محدود محدودية مخالفة لما ورد في المصادر من إشارات عن ذلك، وكان "أبو إسحاق الإسفراييني" هو الوحيد الذي ثبتت نسبة الإنكار إليه، ولعل ذلك الإنكار إنّما كان في آخر حياته، ولذلك استبعد أعلام الأشاعرة "كابن الجويني والغزالي" وغيرهم صدور الإنكار منه.⁵

3/ إنكار المجاز عند المتأخرين:

أ/- ابن تيمية : حين يذكر الإمام "ابن تيمية" بين منكري المجاز فإنه يمثل في هذا المقام قطب الدائرة، لأنّ

¹- القرطبي، جامع لأحكام القرآن، (ج/2ص171).

²- مجاز مباحثه ومتعلقاته للمذبوحى(ص30).

³- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي(ج/2ص46).

⁴- المزهري في علوم اللغة للسيوطي(ج/1ص362).

⁵- مجاز مباحثه ومتعلقاته للمذبوحى(ص30).

من أنكر المجاز قبله لم يتحمسوا للإنكار حماسته، ولم يثوروا ثورته، ولم ينزحوا نزحه، ولو يقبلوا وجوه القول تقليبه، ولم يكن بين أيديهم من دواعي الإنكار ما كان بين يديه، فقد أدار "ابن تيمية" - رحمه الله - المعركة من جديد بسلاح جديد، واستأنف البحث من حيث لم يدر سابقوه، ولم يعتمد الإمام في إنكار المجاز على الأسباب التي أعتمد عليها سابقوه بل اجتهد ما وسعه الاجتهاد في التترس بدروع أخرى، وأخذ يرمي من ورائها سهامه، وقد أعانه على ذلك إطلاع أتسعت أفاقه، وعقل أحتد ذكاؤه، وقدرة على الجدل والنظر لم تتجمع آلتها في رجل كما تجمّت فيه، إلى سبب اخر نعتبره نحن - كما اعتبره غيرنا - سبب الأسباب وراء تلك الحملة الضاربة التي شنّها الإمام ابن تيمية على المجاز ومجوزيه، ذلك السبب هو دخول المجاز - قبله وفي عصره - في مباحث العقيدة والتوحيد، وتعلقه بصفات الباري - عز وجل - وأن فريقاً من علماء الكلام أوسعوا دائرة التأويل في النصوص المقدسة من غير ضرورة. وأدعوا أن لألفاظ القرآن الحكيم ظاهراً وباطناً يخالف كل منهما الآخر. وتعسفوا في التأويل - كما قال "الإمام عبد القاهر الجرجاني" من قبل - وذكر صوراً كثيرة لفوضاهم في التأويل، وعبثهم في استنباط المعاني، مما لا يؤيده نقل ولا يسلم به عقل ولا يقربه ذوق¹، ودخول المجاز في هذا المجال الخطير - مجال العقيدة والتوحيد - بعد أن كان قضية بلاغية نقدية، ولغوية جمالية، هو الذي أسعر نار الثورة على المجاز عند الإمام؛ لأنه رأى في مثل تأويل "يد الله" بالقدرة تعطيلاً لصفة من صفات الله، وليت الأمر وقف

عند هذا الحد، ولكن بعض الخلف المتوسعين في التأويل رموا السلف - فيما حكاه "الإمام ابن قيم الجوزية" - بعدم الفهم، حيث رأوا أن مذهب السلف هو مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها، واعتقدوا أن السلف بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: «وَمِنَهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ» {البقرة:78}، وهذا بلا نزاع تناول على علماء السلف الأبرار، وطعن للمة في واحدٍ من أخطر مقاتلها، فلمذهب السلف وزنه وتقديره وهم من أهل القرون الأولى التي وصفها الصادق المصدوق - صلى الله عليه وسلم - بالخيرية².

هذه العوامل هي التي دعت شيخ الإسلام "ابن تيمية" لإنكار المجاز، وبشدة لم يعرف لها من قبله مثيل،

¹- عبد العظيم المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، مكتبة وهبة-القاهرة مصر-، الطبعة الأولى(1416هـ/1995م). (ص7).

²- عبد العظيم المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، (ص8).

وعلى كثرة ما كتب الإمام ابن تيمية فإننا نراه تصدى لإنكار المجاز - بتوسع - في كتابه الموسوم بـ "الإيمان" وكان السبب المباشر لهذا الإنكار هو إبطال مذهب المرجئة والجهمية والكرامية في تحقيق معنى الإيمان. وكان هؤلاء يقولون: إن الأعمال الصالحة لا تدخل في حقيقة الإيمان، بل الإيمان هو الاعتقاد وأما الأعمال الصالحة فإطلاق الإيمان عليها من باب المجاز، ولا سبيل الآن لذكر كل ما قاله الإمام في إنكار المجاز، لذلك نكتفي بذكر الدعائم التي بني عليها الإنكار وأفاض في بيانها ما أفاض. تلك الدعائم هي:

*- إن سلف الأمة لم يقولوا به، ولم يقسموا الكلام صراحة إلى حقيقة ومجاز إلا عبارة وردت عن "الإمام أحمد" إمام المذهب الحنبلي قال فيها "هذا من مجاز اللغة" توجهاً لما ورد في القرآن من "إننا ونحن" حديثاً عن نفسه، وقد فسرها "الإمام ابن تيمية" تفسيراً يُبعدها عن المجاز.

*- إنكار أن يكون للغة وضع أول تفرع عنه المجاز باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً كما يقول المجازيون

*- إنكار التجريد والإطلاق في التراكيب اللغوية، بل هي دائماً مقيدة بأي نوع من القيود، وهدفه من هذا وأد فكرة المجاز؛ لأن المجازيين يقولون ان التركيب المطلق الخالي من التقييد بالقرائن المجازية حقيقة لغوية، أما المقيد بتلك القرائن فهو مجاز¹.
ومجمل القول: إن إنكار "ابن تيمية وابن القيم" للمجاز إنما كان لأمرين اثنين هما:
أولاً: تفشي المجاز في مجال خطير هو مجال التوحيد والعقيدة، بعدما كان قضية من قضايا الدراسات اللغوية والنقدية.

ثانياً: إسراف المعتزلة في الاستناد إلى المجاز في تأويلهم النصوص الدينية²

¹ - ابن قيم الجوزية (751هـ)، الصواعق المرسلية في الرد على الجهمية والمعتلة، ت: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، -الرياض، المملكة العربية السعودية-، الطبعة: الأولى (1408هـ/1987م)، (ج2/ص451)

² - مجاز مباحثه ومتعلقاته للمذبحي (ص31).

أما بالنسبة للمثبتين للمجاز فهم جلّ علماء اللغة وأدب وبلاغة والأصوليون وقد تقدم ذكر بعضهم في المدخل.

الفصل الثاني: المجاز في الحديث النبوي

أنموذجاً

المبحث الأول: أنواع المجاز

المبحث الثاني: المجاز العقلي في الحديث النبوي أنموذجاً

المبحث الثالث: الاستعارة في الحديث النبوي أنموذجاً

المبحث الرابع: المجاز المرسل في الحديث النبوي أنموذجاً

المبحث الأول: أنواع المجاز

المجاز كما هو معلوم نوعان حسب تقسيم علماء البلاغة مجاز عقلي والآخر لغوي وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين: استعارة ومجاز مرسل، فمجاز العقلي كما عرفه السكاكي: «الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع»¹

أما اللغوي فهو: «كل كلمة مستعملة في غير معناها الأصلي لعلاقة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.» أي بمعنى إذا كانت العلاقة المشابهة سُميت استعارة، وإذا كانت غير مشابهة كانت مجازاً مرسلًا. وقد عرّفه القزويني بقوله: «هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التّشبيه»²؛ وهذا ما يؤكد خروج المجاز المرسل من باب التّشبيه.

أ/تعريف الاستعارة لغة: جاء في لسان العرب "استعار فلانُ شيئاً من كنانته رفعه وحوّله منها إلى يده."³

اصطلاحاً:

«عرّفها الجاحظ بقوله: «الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه»⁴.

وعرّفها ابن المعتز بقوله: «هي استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها»⁵.

أمّا قدامة بن جعفر: "فقد جعل الاستعارة ضرباً من التوسّع في اللّغة، وذلك بقوله: «وأما الاستعارة فإنّما احتيج إليها في كلام العرب لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم؛ فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة ربما كانت مفردة له وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره؛ وربما استعاروا

¹-السكاكي، مفتاح العلوم، (ص393)

²- القزويني، أبو المعالي جلال الدين الخطيب (739هـ)، إيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، ت: إبراهيم شمس الدّین، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان- الطبعة الأولى(1424هـ/2002م)، (ص206)

³- ابن منظور(711هـ)، لسان العرب (ج4/ص624)

⁴- الجاحظ(255هـ)، البيان والتبيين، (ج1/ص153).

⁵-أبو عباس عبد الله بن المعتز العباسي(296هـ)، كتاب البدیع، ت: عرفان مطرجي، مؤسسة كتب ثقافة بيروت، طبعة الأولى(1433هـ/2012م)، (ص11).

بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز. ¹ «وبذلك تعدّ الاستعارة ضرباً من دروب المجاز اللغوي علاقته المشابهة، وهي نوعان مكنية وتصريحية وسيأتي شرحها في محله انشاء الله مع التمثيل بالأحاديث النبوية.

المجاز المرسل: «هو الكلمة المستعملة قصداً في غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير «المشابهة» مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الوضعي». ²، كما أنّ له علاقات سيأتي تفصيل فيها مع التمثيل.

ويمكننا القول إنّ الفرق بين الاستعارة والمجاز؛ أنّ المجاز أعم من الاستعارة لأنّ كلّ استعارة مجاز ولا عكس.

المبحث الثاني : المجاز العقلي في الحديث النبوي أنموذجاً:

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارِسُونَهُ بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَقَّتْ لَهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ». ³

يحثُّ النبيّ صلى الله عليه وسلم المسلم على الأعمال الصالحة التي تقرب العبد إلى الله سبحانه وتعالى وتجلب له السعادة الأبدية، ومن ذلك تنفيس كرب المكروبين، وتيسير أمور المعسرين، والحفاظ على

¹ - قدامة ابن جعفر، أبو الفرج (337هـ)، نقد النثر، ت: طه حسين وعبد الحميد عبادي، دار الكتب المصرية القاهرة (1351هـ/1933م)، (ص109).

² - الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (1943م)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، مكتبة العصرية -بيوت، لبنان-(د. ط.)، (ص109).

³ - مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (261هـ)، صحيح مسلم، ت: أحمد القره حصاري - محمد الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد أنقروي، دار الطباعة العامرة - تركيا، (1334هـ/1915م)، (ج8/ص71).

⁴ - محمود سليمان إمام، بنية المجاز في الحديث النبوي الشريف دراسة بلاغية أسلوبية، مجلة الدراسات الأفريقية عدد41 (يناير 2017)، (ص443).

مرودة المسلمين، والسعي على قضاء حوائج الآخرين، كما أنّ طلب العلم يعد من طرق الوصول إلى دار القرار، والذكر من أفضل الأعمال التي تقرب العبد إلى الله سبحانه وتعالى، وأنّ العبد يتقرب إلى الله بعلمه لا بقرابته نسبه.

الصور المجازية في الحديث تظهر في قوله صلى الله عليه وسلم: «كُرِبَ الدُّنْيَا» وقوله: «كُرِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وكذلك قوله: «من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه». حيث أضاف لفظة الكرب إلى الدنيا في التركيب الأول وإلى يوم القيامة في التركيب الثاني، والكرب صفة من الصفات التي يُخصّ بها الإنسان، فإضافتها إلى الدنيا أو إلى يوم القيامة، يوحي بشيء من التجوز الإسنادي، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه». فالمجاز فيه يتمثل في إنزال العمل والنسب منزلة راحلة يركبها الإنسان لتوصله إلى غايته بقرينة البطء وعدم الإسراع.

ومن المجاز العقلي قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ترك ما لآلئهم، ومن ترك ضياعاً فإلي»

قال الترمذي: «ومعنى قوله: "من ترك ضياعاً": ضائعاً ليس له شيء فأنا أعوله وأتفق عليه.¹»

وقال المباركفوري: «قال الخطابي: الضياعُ هنا وَصْفٌ لِبُورَةِ الْمَيْتِ بِالْمَصْدَرِ؛ أَي تَرَكَ أَوْلَادًا أَوْ عِيَالًا ذَوِي ضَيَاعٍ لَا شَيْءَ لَهُمْ، وَالضَّيَاعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ضَاعَ ثُمَّ جُعِلَ اسْمًا لِكُلِّ مَا يَعْضُ لِلضَّيَاعِ².» وفي هذا الحديث مجاز عقلي لعلاقة المصدرية، وهو ما بُني للفاعل وأُسند للمصدر مجازاً، فهو قد ذكر «ترك ضياعاً» وهو مصدرٌ، وأراد «ضائعاً». وهو اسم فاعل.

ومن أحاديث التي ورد فيها المجاز العقلي نذكر:

عن جابرٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ مِنْهَا مِنْ أَدَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ... الحديث³.

¹ - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى (1416هـ/1996م)، (ج3/ص597).

² - المباركفوري، أبو العلام محمد (1353هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ط.)، (ج6/ص221).

³ - ابن حجر العسقلاني، الفتح الباري في شرح صحيح البخاري، (ج9/ص578).

قال التوربشتي: "إنما صار تركها للشيطان؛ لأنّ فيه إضاعة نعمة الله والاستحقرار بها من غير ما بأس، ثمّ إنّه من أخلاق المتكبرين، والمانع عن تناول تلك اللقمة في الغالب هو الكبر، وذلك من عمل الشيطان¹".
فالنبيّ صلى الله عليه وسلم أسند ترك هذه اللقمة للشيطان؛ لأنّ إهدار النعمة، والعبث بها، وعدم احترام قيمتها إنّما هو بسبب وساوس الشيطان، وتزيينه هذه الأفعال في أعين الناس، كما أنّ إهدار الطعام والأنفة من أكل ما يسقط منه، هو غالباً من فعل المترفين، وعادة المتكبرين، والترف والكبر-أيضاً- أفعال يحبها الشيطان، ويوسوس بها، ويغري الناس بفعلها؛ من أجل هذا كله النبيّ أسند صلى الله عليه وسلم إهدار هذه اللقمة، وعدم الانتفاع بها للشيطان على سبيل المجاز العقلي، وعلاقته السببية².

ومن أحاديث التي ورد فيها المجاز العقلي: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سَيِّئِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ؛ يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَدِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرَّؤُوبِيضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرَّؤُوبِيضَةُ؟ قَالَ: الرَّجُلُ التَّافَهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَةِ³».

قال الدهلوي في إنجاح الحاجة: «سَيِّئِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ الْخَدَاعُ الْمَكْرُ وَالْحِيَلَةُ وَإِضَافَةُ الْخَدَاعِ إِلَى السَّنَوَاتِ مَجَازِيَةٌ وَالْمَرَادُ أَهْلُ السَّنَوَاتِ، وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ: سَيِّئِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ أَي يَكْثُرُ فِيهَا الْأَمْطَارُ وَيَقِلُّ الرِّيعُ فَذَلِكَ خَدَاعُهَا لِأَنَّهَا تَطْمَعُهُمْ فِي الْخَضْبِ بِالْمَطْرَثِمْ تُخَلْفُ وَقِيلَ الْخَدَاعَةُ الْقَلِيلَةُ الْمَطَّرُ مِنْ خَدَعِ الرِّيقِ إِذَا جَفَّ، وَقَوْلُهُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرَّؤُوبِيضَةُ تَفْسِيرُهُ مَا مَرَّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا ظَهَرَ فِي الْأُمَّةِ قَبْلَنَا قَالَ الْمَلِكُ فِي صِغَارِكُمْ وَالْفَاحِشَةُ فِي كِبَارِكُمْ وَالْعِلْمُ فِي رِذَالِكُمْ وَالرَّجُلُ التَّافَهُ الرَّذِيلُ وَالْحَقِيرُ وَالرُّؤُوبِيضَةُ تَصْغِيرُ رَابِضَةٌ وَهُوَ الْعَاجِزُ الَّذِي رِبِضَ عَنِ الْمَعَالِي الْأُمُورِ وَقَعِدَ عَنِ طَلِبِهَا وَتَاءٌ لِلْمُبَالَغَةِ⁴».

¹ - الملا الهروي، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين القاري (1014هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (1422هـ/2002م)، (ج7/ص595).

² - أنس محمد عبد المنعم الغنام محمد الغنام، من بلاغة التشبيه والمجاز في التعبير عن الشيطان في الحديث النبوي، جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالدمام-الشرقية- العدد السابع (1442هـ/2020م)، (ص45).

³ - ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، سنن ابن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي-مصر-، (ج3/1339).

⁴ - جامع شروح سنن ابن ماجة، جمعه وحققه: رائد صبري أبو علفة، بيت الأفكار الدولية- عمّان، الأردن- الطبعة الأولى (1428هـ/2007م)، (ص1474).

إن وصف السنوات بلفظ "خداعات" في الحديث انزياح عن النمط المتعارف في اللغة، لأن الأصل في قوله: "سنوات خداعات"؛ أي سنوات تخدع الناس بما فيها من مظاهر الترف، وفنون الثروة، التي تؤدي إلى الانحطاط الأخلاقي، والسنوات لا تخدع وإنما يُخدع الإنسان الذي يعيشها، والعلاقة بينها هي العلاقة الزمنية، ومن علاقات المجاز العقلي في البلاغة العربية إسناد الفعل أو شيء من مشتقاته إلى الزمن الذي وقع فيه¹.

المبحث الثالث: الاستعارة في الحديث النبوي أنموذجاً

من الأحاديث التي اشتملت على الاستعارة نذكر: عن أبي هريرة-رضي الله عنه قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «نَعَسَ عَبْدُ الدَّيْنَارِ، وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنَّ أُعْطِيَ رِضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطٌ، تَعَسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَانْتَقَسَ»².

فالمال والمتاع التآفة الرخيص صاراً في استعارات النبي-صلى الله عليه وسلم- سيّداً ذا سلطان وسطوة يملك رقبة هذا العبد المريض، فهو يوجهه كيف شاء، ومتى شاء. ويعني ذلك أول ما يعني أنّ هذا الإنسان لم يعد حرّاً، وأنّه فقد أعلى ما لديه وأنفس ما عنده، ويعني كذلك الشذوذ في الطبيعة البشرية، لأن الطبيعة السويّة تقتضي أنّ يكون الإنسان سيّداً للمال لا عبداً له، وتقتضي أنّ يكون المال في خدمة الإنسان، لا أن يكون الإنسان في خدمة المال.

وواضح أنّ صلى الله عليه وسلم . حين أراد التعبير عن هذه المعاني لم يكتف باستعارة واحدة، بل أتى بثالث استعارات: "عبدُ الدَّيْنَارِ، وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ" كرّر في كلّ واحدة منها المستعار منه "عبد" والغرض من ذلك إشباع معنى العبوديّة لدى هذا الإنسان، والإيماء إلى أنه أخلص العبودية لمتاع تافه ال قيمة له.

ويلاحظ إضافة إلى هذا أن النّبّي صلى الله عليه وسلم ربّب استعاراته ترتيباً بدأه من أعلى إلى أدنى؛ إذ الدّينار أعلى من الدرهم و الدّينار والدرهم أعلى من الخميصة، فدلّ بهذا على انحطاط هذا الإنسان

¹- بنية المجاز في الحديث النبوي الشريف ل محمود سليمان إمام(ص445).

²- محمد ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (ج4/ص34).

وجشعه الشديد،

فهولا يدع شيئًا من متاع الدنيا كبيره، وصغيره إلا يجعل من نفسه عبدا خادماً له.

وتعدّ هذه الاستعارات قلب الحديث النبوي؛ لأن كل ما جاء فيه من كلام دار حولها، وتسبّب عنها، فقولته: "تَعِسَ"، "وَأَنْتَكَسَ"، وقولته: "فَلَا أَنْتَقَشَ" كلّها أفعال دعاء ترتبت على استعارات الدرهم والدينار، وقولته: "إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ" كلام ترتب أيضًا على هذه الاستعارات؛ فهو يضيء جانبًا من سلوك العبد، إذ يظهره سريع الرضا، سريع السخط، ويتسق مع هذا، ويؤكّده بناء فعلي الشرط (أعطي، لم يعط) للمجهول؛ لأنّ في البناء طيًا لبعض الكلام، وتسريعًا لوقوع الجواب بوقوع الشرط، وذلك يعني سرعة التقلب بين السخط والرضا، وفي هذا البناء أيضًا دلالة أخرى: هي أنّ هم هؤلاء هو العطاء، أمّا الفاعل المعطي، فلا وجود له في فكرهم وفي تصوراتهم، ويتأكد اشتغال هؤلاء بمعنى العطاء ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لفظ العطاء في حالة المنع لما قال: "لَمْ يُعْطَ".¹

- وقال "الشريف الرضي" في هذا الحديث: وفي هذا الكلام مجاز، وذلك أنّه عليه الصلاة والسلام جعل الرجل القوي الطمع الشديد الجشع الذي يرضى بإعطاء ما سأل ويسخط بمنع ما طلب، بمنزلة العبد للدينار والدرهم والثوب والعرض؛ لأنّه بإعطاء هذه الأشياء يسترق ويملك، ويمتن ويستبذل، فجعله عليه الصلاة والسلام عبدًا لها على المجاز، وهو-في الحقيقة- عبد لباذلهما، ومن معروف كلامهم: "فلان عبد الطمع، وخادم الأمل" إذا كان ذليلاً لمن وجّه أمله إليه، وضارعًا لمن علق طمعه به.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَإِذَا شِئْتَ فَلَا أَنْتَقَشَ.» من صلة الدعاء عليه، يقول: وإذا دخلت في قدمه شوكة فلا قدر على مناقش ينتقشها: حتّى يدوم مكثها في أخمصه، فيكون ذلك أطول لأمله.²

في هذا الحديث شبه النبي صلى الله عليه وسلم الدرهم والدينار والخميصة بالسيّد أو الحاكم المشبه به محذوف وترك قرينة دالة عليه وهي العبد على سبيل الاستعارة المكنية/ تشخيصية.

¹ - دكتور خليل محمد أيوب، لغة التشبيه والمجاز في الحديث النبوي دراسة في الصحيحين، دارباب العلم-إسطنبول، تركيا- الطبعة الأولى(1442هـ/2021م)، (ص205/206).

² -الشريف الرضي(406هـ)، المجازات النبوية، ت: مهدي هوشمند، مكتبة لسان العرب، الطبعة الأولى(1422هـ/2002م)، (ص293).

*من الاستعارات في الحديث النبوي ما ذكره ابن أثير¹ في كتابه المثل السائر قال: أما ما يأتي على حُكْم المجاز فقولُه صلى الله عليه وسلم يوم حُنَيْن: «... هَذَا حِينَ حَمِيِ الْوَطَيْسِ¹...». وهذا لم يُسمع من أحدٍ قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو أتينا بمجازٍ غير ذلك في معناه، فقلنا "استعرت الحرب" لما كان مؤدِّياً من المعنى ما يؤدِّيه "حَمِيِ الْوَطَيْسِ" والفرقُ بينهما أنَّ الْوَطَيْسَ هو التَّنُورُ، وهو مُوطُنُ الْوَقُودِ وَمُجْتَمِعُ النَّارِ، وَذَلِكَ يُخِيلُ إِلَى السَّمْعِ أَنَّ هُنَاكَ صُورَةَ شَبِيْعَةَ بِصُورَتِهِ فِي حَمِيِّهَا وَتَوَقُّدِهَا، وَهَذَا لَا يُوْجَدُ فِي قَوْلِنَا "اسْتَعْرَتِ الْحَرْبُ"

أوما جرى مجراه². *وذكر صاحب كتاب عناية القاضي في تفسيره لسورة التوبة وذكره لهذا الحديث قال: "قوله صلى الله عليه وسلم: "حَمِيِ الْوَطَيْسِ" أصل معنى الوطيس التنور وهذه استعارة بليغة ومعناها اشتدَّ الحرب، وفيه نكتة أخرى قلَّ من تنبه لها وهي ما قاله ياقوت في معجم البلدان إنَّ أوطاس واد في ديار هوازن وبه كانت وقعة حنين، وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم: "حَمِيِ الْوَطَيْسِ" وذلك حين استعرت الحرب وهو أول من قالها، واسم الوادي أوطاس وهو منقول من جمع وطييس كيمين وأيمان ففيه تورية فانظر لفصاحته صلى الله عليه وسلم، ومقاصده في البلاغة ورميه بسهام البراعة إلى أغراضها، وهو التنور وقيل نقرة في حجر يوقد فيها النار ويطبخ اللحم، ويقال وطست الشيء وطساً إذا كدرته وأثرت فيه."³

في هذا الحديث شبّه النبي صلى الله عليه وسلم الوطيس بالشمس مشبه به محذوف وترك قرينة دالة عليه وهي حَمِيِ على سبيل الاستعارة المكنية، ويجوز أن تكون كناية لاشتداد الحرب.

*وقال الشريف الرضي في هذا الحديث: " وهذه اللَّفْظَةُ الْأَعْلَبُ عَلَيْهَا أَتَمُّهَا مِنْ جَمَلَةِ الْأَمْثَالِ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَدْ شَرَطْنَا أَلَّا نَذْكُرَهَا هُنَا مَا تَلَّكَ حَالُهُ، إِلَّا أَنَّ لَهَا بَعْضَ الدَّخُولِ فِي بَابِ الاسْتِعَارَةِ، فَلِذَلِكَ رَأَيْنَا الْإِيْمَاءَ إِلَيْهَا، وَالتَّنْبِيْهَ عَلَيْهَا، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الآن حَمِيِ الْوَطَيْسِ» وهو يعني

¹- صحيح مسلم (ج3/1398)، (رقم الحديث 1775).

²- ضياء الدين بن الأثير (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (د.ط.)، (ج1/ص78)

³- شهاب الدين أحمد بن محمد المصري الحنفي (1098هـ)، حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، دار صادر - بيروت، (د.ط.)، (ج4/314).

حَمَسَ الحرب، وعَظَمَ الخطب-مجاز؛ لأنَّ "الوطيسُ" - في كلامهم حفيرة تحتفر فيوقد فيها النار للاشتواء، وتُجمع على "وُطُس" فإن احتفرت للاختبار فهي "إِرَّةٌ" (لِرَّةُ النَّارِ، وإِرَّةُ الحُفْرَةِ لِلنَّارِ، وإِرَّةُ اسْتِعَارِ النَّارِ وشَدَّتْهَا) وتجمع على "إِرين" ولا وطيس هناك على الحقيقة، وإنما المراد ما ذكرناه من حرِّ القراع، وشَدَّةِ المصاع والتفاف الأبطال، واختلاط الرِّجال، ومن هنا قالت العرب: «أوقدت نار الحرب بين آل فلان وآل فلان» وقال الله سبحانه مخرجاً للكلام على مطاح لسانهم ومعارف أوضاعهم: «كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ». {المائدة:64}، وتشبيهه الحرب

بالنار يكون من وجهين:

أحدهما: لحرِّ مواقع السيوف، وكرب ملابس الدروع، وحمي المعترك؛ لشَدَّةِ العراك، وكثرة الحركات. والوجه الآخر: أن يكون إنما شُبِّهت بالنار؛ لأنَّها تَأْكُلُ رجالها، وتفني أبطالها، كما تَأْكُلُ النارُ شُعْلَهَا، وتحرق حطبها.¹

¹ - الشريف الرضي، المجازات النبوية (ص59).

ويجوز أيضاً أن تكون كناية عن اشتداد الحرب وصار مثلاً يضرب للأمر إذا اشتد كما ذكر الميداني في مجمعه.¹

في هذا الحديث شبه النبي صلى الله عليه وسلم الوطيس بالشمس مشبه به محذوف وترك قرينة دالة عليه وهي حي على سبيل الاستعارة المكنية.

ومن استعارات أيضاً في الحديث الذي رواه البيهقي وغيره عن أنس بن مالك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَ فِيهِ وَجَدَ مِنْ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهَ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُوقَدَ لَهُ نَارٌ فَيَقْدَفُ فِيهَا"²

قال الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح: «قوله: (ثَلَاثٌ) هو مبتدأ والجُمْلَةُ الخبر، وجاز الابتداء بالنكرة لأنَّ التَّنْوِينَ عوض مُضَافٍ إِلَيْهِ، فالتقدير ثلاث خصالٍ في إعرابه غيرُ ذلك، وقوله: (كُنَّ) أي: حصلن، فهي تامَّةٌ³، وفي قوله: حلاوة الإيمان استعارة تخيلية، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حُلُوٍّ وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضاف إليه، وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح؛ لأنَّ المريض الصَّفْرَاوِيَّ يَجِدُ طَعْمَ الْعَسَلِ مَرًّا، وَالصَّحِيحُ يَذُوقُ حَلَاوَتَهُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَكَانَتْ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةُ مِنْ أَوْضَحِ مَا يُقَوِّي اسْتِدْلَالَ الْمَصْتَفِي عَلَى الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بَنُ أَبِي جَمْرَةَ: إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْحَلَاوَةِ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّهَ الْإِيمَانَ بِالشَّجَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: مَثَلًا " كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ " فَالْكَلِمَةُ هِيَ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَالشَّجَرَةُ أَصْلُ الْإِيمَانِ، وَأَغْصَانُهَا اتِّبَاعُ الْأَمْرِ وَاجْتِنَابُ النَّهْيِ، وَوَرَقُهَا مَا يَهْتَمُّ بِهِ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْخَيْرِ، وَثَمَرُهَا عَمَلُ الطَّاعَاتِ، وَحَلَاوَةُ الثَّمَرِ جُيُ الثَّمَرَةِ، وَغَايَةُ كَمَالِهِ تَنَاهَى نَضْجَ الثَّمَرَةِ وَبِهِ تَطَهَّرَ حَلَاوَتُهَا"⁴

¹ - الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري (518هـ)، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، (د.ط.)، (ج2/ص104).

² - البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ)، شعب الإيمان، ت: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيوميهاي بالهند، الطبعة: الأولى (1423 هـ - 2003 م)، (ج3/ص167). رقم حديث 1507

³ - فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ج1/ص60).

⁴ - أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (699هـ)، بهجة النفوس، المطبعة الخيرية القاهرة، الطبعة الأولى، (1348هـ/1930م)، (ج1/ص27).

في هذا الحديث شبه النبي صلى الله عليه وسلم بالإيمان بالطعم اللذيذ، مشبه به محذوف وترك قرينة دالة عليه وهي الذوق على سبيل الاستعارة المكنية.

ومن الاستعارات أيضاً الحديث الذي رواه الإمام أحمد في مسنده¹ وطحاوي في شرح مشكل الآثار²: عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم: «سبعة يُظلمهم الله في ظلمة يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه ... فذكر الحديث، وفيه: ورجلٌ تصدَّق بصدقةٍ فأخفاها، حتى لا تعلم شماله ما تُنفق يمينه.»

قال ابن عاشور: يَعْنِي مَعَ شِدَّةِ الْقُرْبِ بَيْنَ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ لِأَنَّ حِسَابَ الدَّرَاهِمِ وَمُنَاوَلَةَ الْأَشْيَاءِ بِتَعَاوُنِهِمَا، فَلَوْ كَانَتِ الشِّمَالُ مِنْ ذَوَاتِ الْعِلْمِ لَمَا أُطْلِعَتْ عَلَى مَا أَنْفَقَتْهُ الْيَمِينُ.³

وقال السيوطي: وَالْمَعْرُوفُ فِي غَيْرِهِ لَا تَعْلَمُ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ وَهُوَ وَجْهُ الْكَلَامِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي النَّقْطَةِ أَنَّ مَحَلَّهَا الْيَمِينِ قَالَ الْقَاضِي وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ فِيهَا مِنَ النَّاقِلِ عَنِ مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسْلِمٍ بِدَلِيلٍ إِذْخَالَهُ بَعْدَهُ حَدِيثَ مَالِكٍ وَقَالَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عبيدِ وَبَيَّنَّ الْخِلَافَ فِيهِ فِي قَوْلِهِ وَقَالَ رَجُلٌ مُعَلِّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ فَلَوْ كَانَ مَا رَوَاهُ مُخَالَفاً لِرِوَايَةِ مَالِكٍ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَى هَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ وَهَذَا فِي صِدْقَةِ التَّطَوُّعِ أَمَا الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ فإِعْلَانُهَا أَفْضَلُ وَضُرِبَ الْمِثْلُ بِالْيَمِينِ وَالشِّمَالِ لِقُرْبِهِمَا وَمَلَازِمَتِهِمَا وَالْمَعْنَى لَوْ قَدَرَتِ الشِّمَالُ رَجُلًا مَتَّقِظًا لَمَا عَلِمَ صِدْقَهُ الْيَمِينُ لِمَبَالِغَتِهِ فِي الْإِخْفَاءِ وَقِيلَ الْمُرَادُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ

¹ - أحمد بن حنبل (241هـ)، مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-بيروت -الطبعة: الأولى(1421هـ/2001م)، (ج15/ص414)، رقم الحديث9665.

² - الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (321هـ)، شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت- الطبعة: الأولى(1415هـ/1994م)، (ج15/ص69)، رقم الحديث5845.

³ - ابن عاشور، محمد الطاهر التونسي(1973م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس، (د.ط.)، (1404هـ/1984م)، (ج3/ص67).

وشماله من النَّاسِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَقَدْ سَمِعْنَا مِنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ أَنَّ ذَلِكَ أَنْ يَتَّصِدَّقَ عَلَى الضَّعِيفِ فِي صُورَةِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ فَيُدْفَعُ لَهُ دَرَاهِمًا مِثْلًا فِي شَيْءٍ يُسَاوِي نِصْفَ دِرْهَمٍ فَالصُّورَةُ مَبَايَعَةُ وَالْحَقِيقَةُ صَدَقَةٌ قَالَ وَهُوَ اعْتِبَارُ حَسَنِ ذِكْرِ اللَّهِ خَالِيًا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ يَعْنِي مِنَ الْخُلُقِ وَمِنَ الْإِلْتِقَاتِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فَيُضُّ الْعَيْنَ بِكَأُوهَا وَهُوَ عَلَى حَسَبِ حَالٍ

الذاكر وبحسب ما يَنكشِفُ لَهُ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَإِنْ انْكَشَفَ لَهُ غَضَبُهُ وَسَخَطُهُ فَبِكَأُوهٍ عَنِ خَوْفٍ وَإِنْ انْكَشَفَ جَمَالُهُ وَجَلَالُهُ فَبِكَأُوهٍ عَنِ مَحَبَّةٍ وَشَوْقٍ وَهَكَذَا يَتَلَوْنَ الذَّاكِرُ بَتَلَوْنٍ مَا يَذُكُرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ قَالَ وَهَذَا الْحَدِيثُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَمَعْنَ فِيهِ النَّظْرُ وَيَسْتَخْرِجَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَبْرِ¹.

قال الرضي: وهذا مجازٌ، والمراد المبالغة في صفته بكتمان نفقته، وإخفاء صدقته فإذا كانت شماله لا تعلم بما تنفقه يمينه- وهي سريحتها وقسيمتها وجارتها ولصيقتهما- فأجدر ألا يعلم بذلك غيرها من شطّ دارًا، وبعد جوارًا.

في هذا الحديث شبه النبي صلى الله عليه وسلم اليد اليمنى بإنسان واليد اليسرى بإنسانٍ آخر وحذف المشبه به وهو الإنسان ورمز إليه بشيء من لوازمه وهي: تعلم، وتنفق، فاليد في هذا الحديث كائن مستقل فهي تدري وتنفق وتعرف فترى دقة التصوير البياني في أفضل صورة يصورها الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك الرجل المخلص الذي تصدق بصدقة خفية عن أعين الناس ابتغاء مرضاة الله لا لسمعة ولا رياء حتى أقرب ما يتصل به ألا وهي شماله وهه هي أخلاق المسلم الذي ينبغي أن يتربى عليها أبناء المجتمع الإسلامي.

ومن الاستعارات أيضًا عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر وذكر الحديث وفيه: قال صلى الله عليه وسلم: « أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ: الصَّوْمُ جَنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ² »

¹ - جلال الدين السيوطي (911هـ)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ت: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفا للنشر والتوزيع -

المملكة العربية السعودية -، الطبعة الأولى (1416هـ/1996م)، (ج3/ص110).

² - الترمذي أبو عيسى محمد، سنن الترمذي، (ج4/ص362).

يقول د. نور الدين عتر في شرحه لهذا الحديث: "معنى "الجنة" الوقاية، إنَّ فضل الصوم شيء معنوي، لكن بلاغة الحديث صورته لما يترتب عليه من آثار في النفس بصورة محسوسة: صورة الترس الواقي، فقد شبهه الحديث بالمادي، وهل هو وقاية من العذاب أو من السيئات أو من سوء الخلق...هو وقاية من كل ذلك.

« والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار. »: الصدقة عامل إيجابي في منع نشر الشر في المجتمع، وذلك بالقضاء على ما يسبب الألم للناس، فإطفاء الخطيئة يتضمن مجازاً؛ لأنَّ الخطيئة تؤدي إلى عذاب بنار جهنم، فكان إذهابها إطفاء للنار، لذلك سمّاها الرسول صلى الله عليه وسلم إطفاء للخطيئة، وذلك بيان لهول الخطايا وخطرها، كما أفدنا أهمية إطفائها وإزالتها، وإزالة الخطيئة شيء معنوي وضَّحه الرَّسول صلى الله عليه وسلم بشيء مادي، إزالة الصدقة للخطيئة بإزالة الماء للنار، والمناسبة بين الشئيين واضحة؛ لأنَّ الماء يطفئ النار وبذلك تطبع الكلمة في ذهن السامع صورة محسوسة ترغبه وتحفزه نحو العمل الخير¹

أما بالنسبة للشريف الرضي فقال: وهاتان استعارتان:

إحدهما قوله عليه الصلاة والسلام: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ» والمراد أنَّ الصائم الذي يخلص في صومه ويستكمل آخر

يومه، يكون بالإخلاص في ذلك الصوم كأنه قد لبس الجنة من العقاب وأخذ أماناً من النار.² والاستعارة الأخرى: قوله عليه الصلاة والسلام: « والصدقة تُطفئ الخطيئة » وذلك أنه عليه الصلاة والسلام جعل الخطيئة بمنزلة النار؛ من حيث كانت مُفضية إلى عذاب النار، وجعل الصدقة مُطفئة لها إذا كثرت، فأثرت في سقوط عقابها.

ويرى أستاذ معروف في قوله عليه الصلاة والسلام: « والصدقة تُطفئ الخطيئة »

كل فعل خير لا ينتظر منه مقابل إلا أجر الله تعالى فهو صدقة.

الخطيئة إذا كتبت على فاعله ومات...دخل النَّار

¹- نور الدين عتر، في ظلال الحديث النبوي ومعالم البيان النبوي، دار السلام للطباعة والنشر-القاهرة، الطبعة الأولى(1434هـ/2013م)،

(ص132)

²- الشريف الرضي، المجازات النبوية، (ص183).

الصدقة إذا تكاثرت وتنوعت كقّرت الذنوب...دخل فاعلمها الجنة

لذا شبّه الرسول صلى الله عليه وسلم الصدقة بالماء، وشبّه الخطيئة بالنار، والقرينة اللفظية التي دعتنا إلى تأويل منطقي لهذه الصورة هي علاقة المشابهة "تطفئ".

الصدقة كالماء يطفئ، الخطيئة كالنار تنطفئ.

لوقال الرسول صلى الله عليه وسلم الصدقة ترضي الله، والخطيئة تغضبه لكان الكلام مفهوماً، لكنّه عاديّاً لا يدعو النفس إلى التأمل، وما لا يتأمله الإنسان، لا يستقر في باطنه.

ولو جاء بالتشبيه: الصدقة للخطيئة كالماء للنار، لكان الكلام طويلاً، وسيد البشرية -صلى الله عليه وسلم - "أوتي جوامع الكلم" فهو أكثر الناس دقة وإيجازاً وإفصاحاً.

لكنّ هاتين الاستعارتين المكنيتين لهما حضور قوي في النفس ودائم، وتأثيرهما بالغ في الشعور الباطن، يتردد صدها في رغبة ورهبة، بسبب حسن اختيار المشبه به للمشبه والاختصار في ثلاث كلمات: الصدقة+تطفئ+الخطيئة

في الاستعارة الأولى أراد أن يرغب في الصدقة ويجسدها بعد تجريد، فشبهها بالماء، وحذف المشبه به "الماء"، وجاء بخاصيته التي تخدم المعنى "تطفئ"، الاستعارة مكنية¹.

في الاستعارة الثانية رهّب من الخطيئة فشبهها بالمشبه به "النار" وجاء بخاصيتها التي تخدم المعنى "الانطفاء"، وهنا نستخلص أنّ الخيال هو الذي يحبب الفضيلة وينفر الرذيلة.

ولما كانت العلاقة المشتركة بين المشبه والمشبه به "الخطيئة + النار" هي صفة "تطفئ" فهذه الصفة لما جمعت الاستعارتين المكنيتين، نقلتهما إلى اصطلاح جديد هو: الاستعارة المزدوجة، وغرضها البلاغي: الترغيب والترهيب².

المبحث الرابع المجاز المرسل في الحديث النبوي أنموذجاً:

من الأحاديث النبوية التي اشتملت على المجاز المرسل الحديث الذي رواه ابن حجر عن عائشة أم المؤمنين قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه: «أسرعكنّ لحوقاً بي أطولكنّ يداً.» قالت عائشة: فكُنّا إذا اجتمعنا في بيتٍ إحدانا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم نمدُّ أيدينا في الجدار نتطاوُلُ، فلم

¹-د. معروف محمد ولد جلول، الخيال في التعبير ذوق وجمال، دار الأديب -وهران الجزائر-، (د.ط.)، (ص68)

²-نفسه (ص69).

نَزَلَ نَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تُؤَفِّيَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ - وَكَانَتْ امْرَأَةً قَصِيرَةً وَلَمْ تَكُنْ أَطْوَلَنَا - فَعَرَفْنَا حِينَئِذٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرَادَ بِطَوْلِ الْيَدِ الصَّدَقَةَ، وَكَانَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً صَنَاعَةً بِالْيَدِ، وَكَانَتْ تَدْبُغُ وَتَخْرُزُ وَتَتَصَدَّقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ¹.»

قال عبد القاهر الجرجاني: «أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»، يريد السخاء والجود وبسط اليد بالبذل أن تضع موضع اليد شيئاً مما أريد بهذا الكلام، خرجت من المعقول، وذلك أنّ الشَّبه مأخوذاً من مجموع الطويل واليد مضافاً ذاك إلى هذه، فطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه، ومن الظاهر في كون الشبه مأخوذاً ما بين اليد².

ويرى عبد المتعال الصعيدي: وقوله: "أطولكن" نظير ترشيح الاستعارة، ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز، والمعنى، بسط اليد بالعطاء، وقيل: قوله: "أطولكن" من الطَّوْل بمعنى الفضل؛ يقال: "لفلان على فلان طوْل" أي: فضل؛ فاليد على هذين الوجهين ٤ بمعنى النعمة، ويحتمل أن يريد: أطولكن يدا بالعطاء؛ أي: أمدكن، فحذف قوله: "بالعطاء" للعلم به.

وكاليد أيضاً إذا استعملت في القدرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش، والضرب، والقطع، والأخذ، والدفع، والوضع، والرفع، وغير ذلك من الأفعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها³ ومما قيل أيضاً في شرح هذا الحديث: من إطلاق اليد وإرادة النعمة قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- لأزواجه: أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً ذلك أنه -صلى الله عليه وسلم- جعل اليد مجازاً هنا عن العطاء أو الإنعام، ويدل على ذلك أفعال التفضيل إذا كان مشتقاً من الطول بمعنى الفضل، والمعنى عندئذ: أسرعكن لحوقاً بي أفضلكن نعمة، والنعمة توصف بالفضل على جهة الحقيقة فلا ترشيح للمجاز عندئذ.

وقد كن -رضوان الله عليهم- يعتقدن حمل اليد على حقيقتها حتى بدا من خلال القرائن حمل اليد على المجاز، وكان على رأس هذه القرائن وفاة زينب -رضي الله عنها- بعده -صلى الله عليه وسلم- ومباشرة، وهي لم تكن أطول نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- يداً من ناحية الذات، فدل هذا على إرادة المجاز لعلاقة

¹- فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ج3/ص287)

²- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، (ص357).

³- عبد المتعال الصعيدي (1966م)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب-القااهرة مصر-، الطبعة السابعة (1426هـ/2005م)، (ج3/ص464).

السببية، أما حملها على ذلك بدون قرينة فلا¹.

وقال الشريف الرضي: " والحديث أَنَّهُنَّ لَمَّا سَمِعْنَ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا الْقَوْلَ، جَعَلْنَ يَتَذَارَعْنَ يَنْظُرْنَ أَهِنَّ أَطْوَلَ يَدًا، إِلَى أَنْ تَوَقَّيْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشِ بْنِ رَبَابِ الْأَسَدِيِّ، أَوَّلَ مَنْ تَوَقَّيَ مِنْهُنَّ، وَكَانَتْ كَثِيرَةً الْمَعْرُوفَ، فَعَلِمْنَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ بِطُولِ الْيَدِ، كَثِيرَةَ الْبَرِّ وَبَذَلَ الْوَفَرَ، وَكُنَايَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِطُولِ الْيَدِ مَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ أَنْ يَكُونَ مَا يُعْطِيهِ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ مِنَ الرَّفْدِ وَالْبَرِّ أَنْ يُعْطِيَهُ ذَلِكَ بِيَدِهِ، فَسَمِّيَ النَّيْلُ بِاسْمِ "اليد" إِذْ كَانَ فِي الْأَكْثَرِ-إِنَّمَا يَكُونُ مَدْفُوعًا بِهَا، وَمُجْتَازًا عَلَيْهَا².

ومن الأحاديث أيضًا التي جاء فيها هذا النوع من المجاز عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وُلِّيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ³ قال الخطابي: « ومن تبعه إنما عدل عن الذبح بالسكين ليُعلم أن المراد ما يُخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا أحد الوجهين، والثاني أن الذبح بالسكين فيه إراحة للمذبح وبغير السكين كالخنق وغيره يكون الألم فيه أكثر فذكر ليكون أبلغ في التحذير، ومن الناس من فتن بمحبة القضاء فأخرجه عما يتبادر إليه الفهم من سياقه فقال إنما قال ذبح بغير سكين ليُشير إلى الرفق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فسَادُ هَذَا كَذَا فِي التَّلْخِيسِ⁴».

وقال ابن أثير: « معناه التَّحْذِيرُ مِنْ طَلَبِ الْقَضَاءِ وَالْحَرْصِ عَلَيْهِ؛ أَي مِنْ تَصَدَّى لِلْقَضَاءِ وَتَوَلَّاهُ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلذَّبْحِ فَلْيَحْذَرُهُ، وَالذَّبْحُ هَاهُنَا مَجَازٌ عَنِ الْهَلَاكِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَسْرَعِ أَسْبَابِهِ، وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ سَكِينٍ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الذَّبْحَ فِي الْعُرْفِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالسِّكِّينِ فَعَدَلَ عَنْهُ لِيَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي أَرَادَ بِهِ مَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ هَلَاكِ دِينِهِ دُونَ هَلَاكِ بَدَنِهِ، وَالثَّانِي أَنَّ الذَّبْحَ الَّذِي يَقَعُ بِهِ رَاحَةُ الدَّبِيحَةِ وَخَلَاصُهَا مِنَ الْأَلَمِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالسِّكِّينِ، فَإِذَا ذُبِحَ بِغَيْرِ السِّكِّينِ كَانَ ذُبْحَهُ تَعْذِيبًا لَهُ، فَضَرَبَ بِهِ الْمَثَلَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الْحَذَرِ وَأَشَدَّ فِي

¹ - مناهج جامعة المدينة العالمية، كتاب البلاغة والبيان والبدیع، جامعة المدينة العالمية للنشر، (ص204).

² - المجازات النبوية للشريف الرضي (ص79).

³ - الترمذي أبو عيسى محمد، سنن الترمذي، (ج3/ص08).

⁴ - المباركفوري(1353هـ)، تحفة الأحوذی بشرح جامع الترمذي، (ج4/ص462).

التَّوَقِّي مِنْهُ¹.»

فالذبح سبب من أسباب الموت والهلاك، ففي هذا الحديث أطلق السبب وأراد ما ينتج عنه الموت من ولي القضاء فقد هلك، وفيه تحذير من طلب الهلاك لما ينتج عنه من مشقة، مجاز مرسل لعلاقة سببية.

كما نريد أن ننوه على أمرٍ أنا هذا الحديث ليس فيه تنفير من القضاء، أو انتقاص من رسالته السامية، وكذلك ليس فيه غضٌّ من قيمة القضاة، أو ازدراء بهك، وإنّما هو -كما يبدو- تحذير لنوع من القضاة، ضعفاء في نزاهتهم لا يتحرون الحق ولا يحكمون العدل².

ومن أحاديث التي جاء فيها المجاز المرسل نذكر: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «أَصْدُقُ كَلِمَةً قَالَهَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةً لِيَبِيدَ: (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ)، وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسَلِمَ³.»

وهو مجاز مهمل في عرف النحاة، فقيل: هو من تسمية الشيء باسم بعضه، وقيل: لما ارتبط أجزاء الكلام بعضها البعض حصل له بذلك وحدة، فشابه بها الكلمة، فأطلق عليه كلمة⁴

في هذا الحديث أطلق الكلمة، وأراد الكلمات، فأطلق الكل وأراد الجزء، وهو ما قال فيه ابن مالك في ألفيته "وكلمةً بها كلامٌ قد يؤم"⁵ وبالتالي فهو مجاز مرسل وعلاقة جزئية.

ومن الأحاديث أيضاً نذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

¹ ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك (606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة (1399هـ/1979م)، (ج2/ص153).

² أحمد هندواي عبد الغفار هلال، المجاز المرسل في لسان العرب، التركي للكمبيوتر والطباعة أوفست-مصر، الطبعة الأولى (1415هـ/1993)، (ص49)

³ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (ج5/ص42).

⁴ علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الحنبلي (858هـ)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ت: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الأولى (1421هـ/2000م)، (ج1/ص309).

⁵ ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ)، ألفية ابن مالك، ت: سليمان بن عبد العزيز العلوي، دار التعاون، (د.ط.)، (ص04).

يقول: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»¹.

قال المباركفوري: «قوله عينان لا تمسهما النار: أي لا تمس صاحبهما فعبر بالجزء عن الجملة وعبر بالمس إشارة إلى امتناع ما فوقه بالأولى وفي رواية أبداً وفي رواية لا تريان النار عين بكت من خشية الله وهي مرتبة المجاهدين مع النفس التائبين عن المعصية سواء كان عالماً أو غير عالم وعين باتت تحرس وفي رواية تكلاً في سبيل الله وهي مرتبة المجاهدين في العبادة وهي شاملة لأن تكون في الحج أو طلب العلم أو الجهاد أو العبادة والأظهر أن المراد به الحارس للمجاهدين لحفظهم عن الكفار»².

قال الطيبي: «قوله عين بكت هذا كناية عن العالم العابد المجاهد مع نفسه لقوله تعالى: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» {الفاطر: 28} حيث حصر الخشية فيهم غير متجاوز عنهم فحصلت النسبة بين العينين عين مجاهد مع النفس والشيطان وعين مجاهد مع الكفار»³.

وعين كما هو معلوم تستعمل للجزء ويعبر عنها بالكل قال الجرجاني: "فالعين لما كانت المقصودة في كون الرجل ريئة، صارت كأنها الشخص كله، إذ كان ما عداها لا يُغنى شيئاً مع فقدها"⁴.

وقال السكاكي: "نحو أن يراد الرجل بالعين إذا كان ريئة من حيث أن العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ريئة صارت كأنها الشخص كله"⁵.

وقال التفتازاني: "والمعنى: أن في هذه التسمية مجازاً مرسلًا؛ وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء، كالعين وهي: الجارحة المخصوصة الريئة وهي الشخص الرقيب، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء للملابسة، لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازاً تسمية الكل به مع كونه اسماً لجزئه تجوز في جعل التسمية من المجاز"⁶.

¹ - الترمذي أبو عيسى محمد، سنن الترمذي، (ج/3/276)

² - تحفة الأحوذ للمباركفوري، (ج/5/ص 221)

³ - شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (743هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة الأولى، (1417 هـ / 1997 م)، (ج/8/ص 2647).

⁴ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، (ص 397).

⁵ - السكاكي، مفتاح العلوم، (ص 365).

⁶ - محمد بن عرفة الدسوقي (1230هـ)، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين الفزويني، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.)، (ج/3/ص 269).

وبالتالي فإنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم أطلق الجزء وهو العين وأراد بالكل وهو الشخص إذن مجاز مرسل لعلاقة جزئية.

ونختم بلطفية ذكرها الإمام المناوي في "فيض القدير"، حيث قال: "سوى بين العين الباكية والحارسة؛ لاستوائهما في سهر الليل لله، فالباكية بكت في جوف الليل خوفاً لله، والحارسة سهرت خوفاً على دين الله"، نسأل الله تعالى أن يجعلنا من الباكين من خشيته، وأن يوفقنا لنكون من الحرّاس في سبيله¹.

ومن الأحاديث التي دلت على العلاقة الكلية في المجاز المرسل قوله صلى الله عليه وسلم: « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ² »

فالنبي صلى الله عليه وسلم ينهى المسلم أن يغمس كفه بعد الصحو من النوم من قيل أن يغسلها مخافة أن يكون أصابها شيء تجنس به؛ إذ ما يدري صاحب الكفّ أين باتت كفه، لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في تعبيره الكفّ، وإنما ذكر اليد، فأطلق الكلّ، وأراد الجزء مريداً من ذلك المبالغة فيما يصيبه الإنسان التائم من نجاسة؛ لأنّه يصوّر اليد كلّها، وقد انغمست في النجاسة، وهذا شأنه أن يدفع بالسّامع المسلم فور سماعه المجاز إلى الإقبال على الغسل ثلاثاً فور الصحو من النوم؛ لأنّه يريد التخلّص ممّا علق بيده، ولولم يرغب في غمس يده في الإناء؛ لأنّ المسلم لا يرضى بالقليل من النّجس، فكيف يكون حاله مع الكثير منه³.

ومن الأحاديث المشابهة في هذا النوع من المجاز ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَلَيْنُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْئِدَةً الْإِيمَانُ يَمَانٍ

¹ - زين الدين محمد المناوي (1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى (1356هـ/1938م)، (ج4/ص369).

² - أحمد بن حنبل، مسند أحمد، (ج16/ص107). رقم الحديث (90).

⁴ - لغة التشبيه والمجاز خليل محمد أيوب (ص226).

⁵ - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت: كمال يوسف الحوت، (دار التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة)، الطبعة الأولى (1409هـ/1989م)، (ج6/ص406). رقم الحديث: (32432)

وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، وَرَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ¹».

فقوله صلى الله عليه وسلم: " أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ"، إنَّما قصد الذين جاءوا إليهم؛ لأنَّ أهل اليمن لم يأتوا جميعاً، فأطلق الكلَّ وأراد الجزء نقول مجاز مرسل لعلاقة كليّة.

وفي الحديث القدسي الذي رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ!، أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيَّ. " وَقَالَ " يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى (وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأْنُ) سَحَاءً. لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.»

قال الزبيدي: «وَمِنَ الْمَجَازِ فِي الْحَدِيثِ يَمِينُ اللَّهِ سَحَاءً، لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ أَي دَائِمَةُ الصَّبِّ وَالْهَدْلُ بِالْعَطَاءِ. يُقَالُ: سَحَّ يَسُحُّ سَحًّا، وَهِيَ فَعْلَاءٌ لَا أَفْعَلُ لَهَا، كَهَطْلَاءٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى سَحًّا بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْمَصْدَرِ. وَالْيَمِينُ هُنَا كِنَايَةٌ عَنِ مَحَلِّ عَطَائِهِ. وَوَصَفَهَا بِالْإِمْتِلَاءِ لِكَثْرَةِ مَنَافِعِهَا، فَجَعَلَهَا كَالْعَيْنِ الثَّرَى لَا يَغِيضُهَا الْإِسْتِقَاءُ، وَلَا يَنْقُصُهَا الْإِمْتِيَا حُ. وَخَصَّ الْيَمِينَ لِأَنَّهَا فِي الْأَكْثَرِ مَظِنَّةٌ لِلْعَطَاءِ، عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ وَالْإِتْسَاعِ. وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ مَنصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِ².»

وذهب ابن قتيبة إلى أن اليمين ليست على الحقيقة إنَّما حملها على المجاز المرسل بعلاقته السببية لأنَّ اليمين سبب القوة والعطاء حيث قال: «وهذا يستحيل إن كنتم أردتم باليدين العضوين، وكيف تعقل يدان كلتاها يمين؟ ونحن نقول إن هذا الحديث صحيح وليس هو مستحيلاً، وإنَّما أراد بذلك معنى التمام والكمال، لأنَّ كلَّ شيء مياسره تنقص عن ميامنه في القوة والبطش والتمام، وكانت العرب تحب التيامن، وتكره التياسر، لما في اليمين من التمام، وفي اليسار من النقص، ولذلك قالوا (اليمن والشؤم)، فاليمين من اليد اليمنى، والشؤم من اليد الشؤمى، وهي اليد اليسرى، وهذا وجه بين، ويجوز أن يريد العطاء باليدين جميعاً، لأنَّ اليمينى هي المعطية، فإذا كانت اليدان يمينين، كان العطاء بهما...» واليمين الله

¹ - أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (ج2/ص690)، رقم الحديث (393).

² - محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (1385 - 1422 هـ) = (1965 - 2001 م)، (ج4/ص459).

سَخَاءٌ " أَي تَصَبُّبُ الْعَطَاءِ وَلَا يَنْقُصُهَا ذَلِكَ"¹، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمَرَارِ حِينَ قَالَ:

وَإِنَّ عَلَى الْإِوَانَةِ مِنْ عُقَيْلٍ *** فَتَى كَلْنَا يَدَيْهِ تُرَى يَمِينَا²

فما ذهب إليه ابن قتيبة اعتبر فيه اليمين بمعنى الفضل، واليمين هي وسيلة وسبب العطاء، وعلى هذا فذكرها على سبيل العلاقة السببية، أو أن تكون العلاقة هي الآلية لأن اليمين آلة نعمة كما أنها آلة البطش، والبعض يحملها على المحلية، وقد حاول المؤولون الابتعاد عن تأويل اليمين خوفاً من الخوض فيما يعد من المحظورات³

وقال جرجاني: « قال أصحاب المعاني معناه بالقوة، وقالوا مثل ذلك في قوله تعالى: "وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" {الزمر الآية:67}، وهذا منهم تفسيرٌ على الجملة، وقصدُ إلى نفي الجارحة بسرعة، خوفاً على السامع من خَطَرَاتٍ تقع للجُهَّالِ وأهل التشبيه جلَّ اللهُ وتعالى عن شبه المخلوقين ولم يقصدوا إلى بيان الطريقة والجهة التي منها يُحصَلُ على القُدرة والقوة، وإذا تأملت علمت أنه على طريقة المثل⁴.»

أما ابن فورك فتأويله يدل على عدّه "اليمين" كناية عن الجود والفضل «قال بعضهم معنى كلتا يديه يمين أراد وصف الربّ تعالى بغاية الجود والكرم والإحسان والفضل، وذلك لأنّ العرب تقول لمن هو كذلك كلتا يديه يمين»⁵

وحاول ابن حجر الابتعاد عن الخوض في تأويل اليمين «كلتا يديه يمينٌ وليس اليدُ عندنا الجارحة؛ إنّما هي صفةٌ جاء بها التّوقيفُ، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نُكَيِّفُها، وهذا مذهب أهل السُنّة والجماعة،

¹ ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(276هـ)، تأويل مختلف الحديث، (د.ت)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف-بيروت، الطبعة الثانية(1419هـ/1999م)، (ص304).

² ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ت: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، (د.ط)، (1386هـ/1967م)، (ص462).

³ ربهام عبد الشافي، الأبعاد الدلالية للمجاز المرسل في تأويل غريب الحديث، تحت إشراف كل من د. أحمد سعد ود. يسن علي رمضان، مجلة

كلية التربية- جامعة عين شمس-، العدد الخامس وعشرون (الجزء الثالث2019)، (ص25).

⁴ أسرار البلاغة للجرجاني (ص359).

⁵ محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر(406هـ)، مشكل الحديث وبيانه، ت: موسى محمد علي، عالم الكتب - بيروت،

الطبعة الثانية(1394هـ/1975م)، (ص111)

انتهى¹».

والعلماء الذين قد ذكرنا تأويلاتهم جميعهم لم يشيروا إلى المجاز المرسل أو إلى علاقته السببية في أن علة تخصيص اليد بالذكر أنها سبب النعمة وسبب العطاء، فقد ذكروا العلة دون الإشارة إلى المفهوم أو العلاقة².

إلا أننا وجدنا ابن الأثير قد أشار إلى العلاقة في جملة جمعت بين الكناية والعلاقة المحلية، مما يدل على أن ابن الأثير قصد المعنى العام للكناية يقول: «واليمين هاهنا كناية عن محلّ عطائه»³.

ومن الأحاديث الغريبة التي اشمّت على مجاز المرسل ما رواه النسائي في سننه عن أنس ابن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ بَلْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ، وَقَالَ: فِي كُلِّ دُورِ الْأَنْصَارِ خَيْرٌ"⁴.

قال الزمخشري: "دور القوم وديارهم: منازل إقامتهم وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ديار ربيعة وديار مضر للبلاد التي أقاموا بها وأما قَوْلُهُمْ: دور بني فلان يُرِيدُونَ الْقَبَائِلَ وَمَرَّتْ بِنَا دَارِ بَنِي فَلَانَ أَي جَمَاعَتَهُمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: بيوت العَرَبِ بيوتاتها والمُرَادُ أَحْيَاؤُهَا وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْأَخْبِيَّةُ فَعَلَى أَنْ أَصْلَهُ أَهْلُ الدَّوْرِ وَأَهْلُ الْبُيُوتِ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَاسْتَمَرَ عَلَى حَذْفِهِ كَقَوْلِهِمْ: فُرَيْشٌ وَمُضَرٌ"⁵.

وقال ابن أثير: "الدور جمع دار وهي المنازل المسكونة والمحال، وتجمع أيضاً على ديار، وأراد بها هاهنا القبائل، وكل قبيلة اجتمعت في محلّة سُميت تلك المحلّة داراً، وسُمي ساكنوها بها مجازاً على حذف

⁶-الفتح الباري لابن حجر العسقلاني(ج13/ص417)، رقم الحديث (7433).

¹- ربهام عبد الشافي، الأبعاد الدلالية للمجاز المرسل في تأويل غريب الحديث، (ص28)

²- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن أثير(ج2/ص345).

³- النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303 هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ-2001 م، (ج7/ص382)، رقم الحديث (8280)

⁴- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (538هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، ت: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية، (ج1/443)

المُضاف: أي أهل الدور¹.

في هذا الحديث أطلق الرسول عليه الصلاة والسلام الدور وهو محل إقامة وأراد القوم، فهو مجاز مرسل أطلق فيه المحلُّ وأريدَ الحالُّ، فالعلاقة: "محلّية"

¹-نهاية في غريب الحديث لابن أثير (ج2/ص139).

الخاتمة

ختامًا، وبعد هذه الرحلة المتواضعة، وجولتي مع بعض الأحاديث الشريفة ومعرفة أهمية المجاز في الكلام ولا سيما كلامه -صلى الله عليه وسلم- توصلت إلى مجموعة من النتائج كانت على النحو الآتي:

- يعد الحديث النبوي منبع البلاغة بعد القرآن الكريم وذلك لاشتماله على الصور الفنية والبلاغية كيف لا ونبيّ صلى الله عليه وسلم أفصح العرب وقد أوتي جوامع الكلم.

- إنّ موضوع المجاز كان له اهتمام كبير لدى العلماء من شتى الفئات الثقافية، فاهتمّ به المتكلمون، والمفسرون والأدباء واللغويون، ممّا أضفى عليه عمقًا فكريًا.

- يعد المجاز من أحسن الوسائل البيانية التي تهدي إليها الطبيعة، لإيضاح المعنى؛ إذ به يخرج المعنى متصقًا بصفة حسية، تكاد تعرضه على عيان السامع؛ لهذا شغفت العرب باستعمال «المجاز» لميلها إلى الاتّساع في الكلام، وإلى الدلالة على كثرة معاني الألفاظ، ولما فيه من الدقة في التعبير، فيحصل للنفس به سرور وأريحيّة، ولأمر ما كثر في كلامهم، حتى أتوا فيه بكل معنّى رائع، وزيّنوا به خطبهم وأشعارهم.

- كانوا العرب يعتمدون على المجاز ويجعلونه عماد بلاغتهم وركن فصاحتهم وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على قيمة المجاز وما يتركه من أثر فني سواءً في القرآن أو الحديث النبوي أو الكلام العرب.

- إنّ إنكار المجاز عند بعض العلماء سببه تفشي المجاز في مجال خطير وهو مجال العقيدة والتوحيد، لأنّ بعض الفرق الضالة استندت إليه في تأويل النصوص الدّينيّة.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر والمراجع:

1. المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار العاصمة، -الرياض، المملكة العربية السعودية-، الطبعة: الأولى(1408هـ/1987م).
2. ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (672هـ)، ألفية ابن مالك، ت: سليمان بن عبد العزيز العلوي، دار التعاون، (د.ط).
3. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين (711هـ)، لسان العرب، دار صادر-بيروت، لبنان- الطبعة الأولى.
4. ابن الأثير ضياء الدين (637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، (د.ط).
5. ابن القيم الجوزية شمس الدين (751هـ)، فوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان-، (د.ط).
6. ابن جنّي أبو الفتح عثمان ، الخصائص، ت: محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت لبنان-، (د.ط)، (1371هـ/1952م).
7. ابن حجة الحموي(837هـ)، خزانة الأدب وغاية الأرب، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال- بيروت، دار البحار-بيروت، (الطبعة الأخيرة 2004م).
8. ابن قيم الجوزية(751هـ) ، الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة، ت: علي بن محمد ان منظور أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (711هـ)، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة(1414هـ/1994م).
9. ابن أبي شيبّة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي العبسي(235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ت: كمال يوسف الحوت، (دار التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة)، الطبعة الأولى(1409هـ/1989م)، (ج6/ص406).
10. أبو عباس عبد الله بن المعتز العبّاسي(296هـ)، كتاب البديع، ت: عرفان مطرجي، مؤسسة كتب ثقافة بيروت، طبعة الأولى(1433هـ/2012م).

قائمة المصادر والمراجع

11. أبو عبيدة المعمر بن المثنى، مجاز القرآن، ت: محمد فؤاد ستركين، مطبعة الخابفي للنشر، مصر، الطبعة الأولى (1374هـ/1945م).
12. الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر (255هـ)، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، مصر- الطبعة السابعة (1418هـ/1998م).
13. أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (699هـ)، بهجة النفوس، المطبعة الخيرية القاهرة، الطبعة الأولى، (1348هـ/1930م).
14. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ)، تأويل مختلف الحديث، (د.ت)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف-بيروت، الطبعة الثانية (1419هـ/1999م).
15. أحمد بن تيمية (782هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر (1425هـ/2004م).
16. أحمد بن حنبل (241هـ)، مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة-بيروت- الطبعة: الأولى (1421هـ/2001م).
17. أحمد هنداوي عبد الغفار هلال، المجاز المرسل في لسان العرب، التركي للكمبيوتر والطباعة أوفست-مصر-، الطبعة الأولى (1415هـ/1993).
18. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ابن بردزبه (256هـ)، صحيح البخاري، ت: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311 هـ دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
19. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ)، شعب الإيمان، ت: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى (1423 هـ - 2003 م).
20. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ)، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى (1416هـ/1996م).
21. الجاحظ، عمر بن بحر بن مخزوم الكناني، كتاب الحيوان، ت: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية (1448هـ/1965م).

قائمة المصادر والمراجع

22. الرازي أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، أبو الحسين (395هـ)، الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها، ت: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف-بيروت، الطبعة الأولى(1414هـ/1993م).
23. الرازي، فخر الدين ، نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز: نصر الله حاجى، دار صادر للنشر-بيروت، لبنان- (د.ط).
24. الرافعى، مصطفى صادق ، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبع الأولى(1421هـ/2000م).
25. الزبيدي، محمد مرتضى الحسينى (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (1385 - 1422 هـ) = (1965 - 2001 م).
26. الزركشى، بدرالدين محمد بن عبد الله(794هـ)، البرهان فى علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث-القاهرة مصر-، (د.ط).
27. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرا، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل فى وجوه التأويل، ت: خليل مأمون شىحأ، دار المعرفة -بيروت لبنان -، الطبعة الثالثة(1430هـ/2009م).
28. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (538هـ)، الفائق فى غريب الحديث والأثر، ت: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية.
29. السكاكي، محمد ابن علي (626هـ)، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان-، الطبعة الأولى(1403هـ/1983م).
30. السيرافى، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى2008م.
31. السيوطى جلال الدين (911هـ)، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ت: أبو اسحق الحوينى الأثرى، دار بن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية -، الطبعة الأولى(1416هـ/1996م).

قائمة المصادر والمراجع

32. السيوطي، جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية-صيدا، لبنان-، (د.ط.).
33. الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين (816هـ)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى (1403هـ - 1983م).
34. الشريف الرضي(406هـ)، المجازات النبوية، ت: مهدي هوشمند، مكتبة لسان العرب، الطبعة الأولى(1422هـ/2002م).شهاب الدين أحمد بن محمد المصري الحنفي(1098هـ)، حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، دارصادر - بيروت، (د.ط.).
35. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (743هـ)، شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسى ب (الكاشف عن حقائق السنن)، ت: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة الأولى، (1417 هـ / 1997 م).
36. الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني -القاهرة مصر- ، دار المدني -بجدة السعودية- (د.ط.).
37. الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان-، الطبعة الأولى(1422هـ/2001م).
38. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (1162هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، (د.ط.).
39. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(852هـ)، فتح الباري لشرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية -مصر-، الطبعة الأولى (1380/1390هـ/ 1960، 1970م).
40. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي(505هـ)، المنخول من تعليقات الأصول، ت: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة(الأولى1419هـ/1998م).
41. الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد ، التفسير الكبير، دار الفكر للنشر-بيروت، لبنان-، الطبعة الأولى(1401هـ/1981م).

قائمة المصادر والمراجع

42. الفراء، أبو زكرياء يحيى بن يزيد (207هـ)، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى (1374هـ/1945م).
43. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة (1426 هـ - 2005 م).
44. القرشي أبو زيد، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، ت: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.).
45. القرطبي، محمد بن أحمد (668هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي-بيروت لبنان، (د.ط.).
46. العلا محمد (1353هـ)، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ط.).
47. ابن عاشور، الطاهر التونسي (1393هـ)، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية للنشر - تونس، (د.ط.)، (1984م).
48. الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، بحر المحيط في أصول الفقه، ت: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف وشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية (1413هـ/1992م).
49. الدسوقي، محمد بن عرفة (1230هـ)، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط.).
50. العلوي، يحيى بن حمزة بن علي إبراهيم اليميني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف-مصر- (1333هـ/1914م)، (د.ط.).
51. الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري (518هـ)، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، لبنان، (د.ط.).
52. المناوي، زين الدين محمد (1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى (1356هـ/1938م).
53. الملا الهروي علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين القاري (1014هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (1422هـ/2002م).

قائمة المصادر والمراجع

54. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303 هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، (1421 هـ - 2001 م).
55. النووي، أبوزكريا محيي الدين يحيى بن شرف (676 هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية (1396 هـ / 1976 م).
56. الهاشمي أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (1943 م)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مكتبة العصرية بيوت، لبنان-، (د. ط).
57. ابن الأثير، ضياء الدين، نصر الله بن محمد (637 هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ت: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة-، (د. ط).
58. أبو عباس عبد الله بن المعتز العباسي (296 هـ)، كتاب البديع، ت: عرفان مطرجي، مؤسسة كتب ثقافة بيروت، طبعة الأولى (1433 هـ / 2012 م).
59. بكري شيخ أمين، البلاغة في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين - بيروت-، الطبعة الأولى (1403 هـ / 1982 م).
60. جامع شروح سنن ابن ماجه، جمعه وحققه: رائد صبري أبو علفة، بيت الأفكار الدولية- عمّان، الأردن- الطبعة الأولى (1428 هـ / 2007 م).
61. جلال الدين الخطيب القزويني (739 هـ)، إيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان- الطبعة الأولى (1424 هـ / 2002 م).
62. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ت: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، (د. ط)، (1386 هـ / 1967 م).
63. حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر، التحفة المدنية في العقيدة السلفية، ت: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم، دار العاصمة للنشر- الرياض، السعودية-، الطبعة الأولى (1413 هـ / 1992 م).
64. مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (261 هـ)، صحيح مسلم، ت: أحمد القره حصاري - محمد الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد الأنقروي، دار الطباعة العامرة - تركيا، (1334 هـ / 1915 م).

قائمة المصادر والمراجع

65. معجم الوسيط، المؤلف: نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة: الثانية (كُتِبَتْ مقدمتها 1392 هـ = 1972 م، وصَوِّرَتْها: دار الدعوة بإستانبول، ودار الفكر ببيروت، وغيرهما كثير).
66. مناهج جامعة المدينة العالمية، كتاب البلاغة والبيان والبدیع، جامعة المدينة العالمية للنشر، (د.ط.).
67. نور الدين عتر، في ظلال الحديث النبويِّ ومعالم البيان النبويِّ، دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة-، الطبعة الأولى(1434هـ/2013م).
68. محمد مذبحي، المجاز مباحثه وشواهد، دار الكنوز الأدبية للنشر، -بيروت لبنان. الطبعة الأولى(2021م).
69. معروف محمد ولد جلول، الخيال في التعبير ذوق وجمال، دار الأديب -وهران الجزائر-، (د.ط.).
70. محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر(406هـ)، مشكل الحديث وبيانه، ت: موسى محمد علي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية(1394هـ/1975م).
71. عبد العظيم المطعني، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار، مكتبة وهبة- القاهرة-، الطبعة الأولى(1416هـ/1995م).
72. عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، مكتبة وهبة للنشر- القاهرة، مصر-، (د.ط.).
73. عبد المتعال الصعيدي(1966م)، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب-القاهرة مصر-، الطبعة السابعة(1426هـ/2005م).
74. علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الحنبلي(858هـ)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ت: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الأولى(1421هـ/2000م).
75. قدامة ابن جعفر أبو الفرج (337هـ)، نقد النثر، ت: طه حسين وعبد الحميد عبادي، دار الكتب المصرية القاهرة(1351هـ/1933م).

المجلات:

1. أنس محمد عبد المنعم الغنام محمد الغنام، من بلاغة التشبيه والمجاز في التعبير عن

قائمة المصادر والمراجع

- الشیطان فی الحدیث النبوی، جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنین بالدیامون-الشرقیة- العدد السابع(1442هـ/2020م)، (ص45).
2. ریهام عبد الشافی، الأبعاد الدلالية للمجاز المرسل فی تأویل غریب الحدیث، مجلة كلية التربية- جامعة عین شمس-، العدد الخامس وعشرون (الجزء الثالث 2019).
3. محمود سلیمان إمام، بنية المجاز فی الحدیث النبوی الشریف دراسة بلاغیة أسلوبیة، مجلة الدراسات الأفریقیة عدد41(ینایر2017).

الفهرس

العنوان

ب-ج	مقدمة	08
08	مدخل	04
04	المجاز في ثنايا الكتب	02
02	المجز في الكتب المستقلة	

الفصل الأول: الحقيقة والمجاز

مفهوم الحقيقة

01	لغة	01
01	الحقيقة في اصطلاح علماء البلاغة	

مفهوم المجاز

01	لغة	01
01	المجاز في اصطلاح علماء البلاغة	02
02	صفات ليست من المجاز	12
12	المجاز بين الإنكار والإثبات	

الفصل الثاني: المجاز في الحديث النبوي أنموذجا

01	أنواع المجاز	04
04	المجاز العقلي في الحديث النبوي أنموذجا	09
09	الاستعارة في الحديث النبوي أنموذجا	09
09	المجاز المرسل في الحديث النبوي أنموذجا	

فهرس الموضوعات

د.....	الخاتمة
43.....	المصادر والمراجع
51.....	الفهرس الموضوعات